مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: اثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: أ.د. عبد الجبار احمد عبد الله، أ.م.د. كاظم علي مهدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/250
تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 16:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد عام 2003

أ. د عبد الجبار احمد عبد الله(*)
أ . م . د كاظم علي مهدي(**)

مفهوم الريع

ان المعنى اللغوي للريع في المعاجم العربية ينطبق بشكل كبير على واقع الريع وتأثيره. اذ جاء بمعنى النماء والزيادة في الشيء وفي الزرع زكا، وريع القوم تجمعوا وتريع القوم اجتمعوا[1]، وهذا ينطبق على النمو الاقتصادي كزيادة كمية ومستمرة في الدخل الفردي الحقيقي تتم بالإضافة للشيء ذاته، ومن ثم لا تحقق التنمية بالضرورة كزيادة شمولية وهيكلية لمختلف القطاعات الاقتصادية. كما جاء الريع بمعنى ارض مريعة بفتح الميم أي مخصبة . والناقة مسياع ورياع : اي تذهب في المرعى وترجع بنفسها[2]. وهذا يشبه استخراج النفط بعده جاهزاً للاستثمار ويكسب وارده بمجرد وجوده او استخرجه من قبل اطراف خارجية. إذا ان الريع مرتبط أولا بالزراعة وخاصة بتلك الأرض الخصبة التي تنتج أكثر من غيرها، كما أن الثروات الحيوانية هي أيضا مصدر للريع أي الزيادة الناتجة عن خصوبة الحيوان وخاصة الإبل. ومن هنا تتبلور مفاهيم عديدة أولاها المردود المتكاثر وغير المرتبط بمجهود ما. اذ ان خصوبة الأرض أو الإبل ليست ناتجة عن مجهود إنساني، بل بقدرة (إلهية) خارجة عن إرادة الإنسان تبلّور الفضل الإلهي [3]. وقد جاء الريع أيضا بمعنى الطريق[4] في قوله تعالى (اتبنون بكل ريع اية تعبثون)[5]. وكأنه الطريق غير النافع وغير المنتج في النشاط الاقتصادي للدولة لكي لا تتبعه، ومن ثم يجب ان تركز على النشاط الاقتصادي المنتج .

وتلقف الفكر السياسي العربي الإسلامي مفهوم الريع بشكل مبكر عبر ما جاء به ابن خلدون في مقدمته، وذلك عندما كتب عن فوائد العقار والضّياع. وفيه يقول "أن القصد

(*) عميد كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
(**) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

باقتناء الملك من العقار والضياع، إنما هو الخشية على من يترك خلفه من الذرية الضعفاء ليكون مرباهم به ورزقه فيه ونشؤهم بفائدته ما داموا عاجزين عن الاكتساب. فاذا اقتدروا على تحصيل المكاسب سعوا فيها بانفسهم " [6]. فقد أعطى ابن خلدون قيمة أساسية وأخلاقية للاقتصاد الإنتاجي على حساب الريع الاقتصادي. فالعقار يدّر ريعا دون مجهود ما من مالكه ويعد من التأمين ضد المستقبل [7].

وعكس الريع اهتمام المفكرين الاقتصاديين الغربيين من حيث كونه عنصرا غير منتجا، فالانكليزي آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) يرى بان الريع هو الثمن المدفوع لقاء استعمال الأرض[8] . اذ يقول " ما ان تصبح الأرض ملكية خاصة حتى يطلب مالك الأرض نصيبه من أي انتاج يستطيع العامل ان ينتجه او يجمعه منها . وريع مالك الأرض يشكل الاقتطاع الأول من نتاج العمل المبذول في استثمار الأرض "[9] . فالريع هنا لا يدخل في تحديد الثمن كما هو الحال بالنسبة الى الاجر والربح ، وانما يظهر كنتيجة للثمن وليس سبباً له[10]. وعليه يقول سميث في هذا الموضوع ان الريع "يدخل في تركيب سعر السلع على نحو مختلف عن الأجور والربح . فالأجور المرتفعة او المتدنية والربح هي أسباب ارتفاع السعر او انخفاضه ، اما ارتفاع سعر الريع او تدنيه فهو نتيجة لذلك . فسعر السلعة يتفاوت ارتفاعا وانخفاضا لانه لابد من دفع الربح والأجور المرتفعة او المتدنية بغية حمل سلعة معينة الى السوق ، ولكن السعر انما يتيح ريعا مرتفعا او متدنياً او لا ريع البتة ، جراء كون سعر السلعة مرتفعا او منخفضا باهضا او بخسا ، او غير مرتفع عما هو كاف لدفع تلك الأجور والربح "[11] .

وكان لدافيد ريكاردو الإنكليزي الفضل في ظهور مفهوم" الريع الاقتصادي" او "الفائض الاقتصادي" والذي بموجبه عد الريع فائضاً[12]. فالريع مظهر من مظاهر بخل الطبيعة[13]. بسبب ان الريع ينشأ بسبب اختلاف الميزة التي تتمتع بها أراض خصبة بالنسبة الى ارض ثانية اقل خصوبة . اذ انه لو كانت جميع الأراضي بنفس درجة الخصوبة لما ظهر الريع [14] . واستبعد ريكاردو الريع من تحديد القيمة . فالريع في نظره لا يسهم في تكوين القيمة ، ذلك ان القيمة تتحدد بنفقة انتاج الأرض الأقل خصوبة وهي ارض لا تعطي ريعا **(15)** . ولكنه لاحظ ان الريع لا يشكل عنصرا من عناصر الكلفة الأولية –كما يرى سميث– انما هو ما

فاض عن كلفة الإنتاج في الأرض الحدية (اخر ارض مستغلة او الأرض الهامشية) حيث لا ريع . وبذلك ينقض ريكاردو مشروعية الريع [16].

وعد الألماني كارل ماركس الريع بالإضافة الى الفائدة والربح ، مصادر كل الدخول الرأسمالية المتأتية من فائض القيمة . فالريع العقاري يدفع لصاحب الأرض التي اقام الرأسمالي المصنع فوقه[17] . هذا ويرجع مفهوم شبه الريع ، او ما يسمى " بالريع الاحتكاري" الى الاقتصادي الإنكليزي الفريد مارشال، والذي لاحظ ان عرض الآلات والتجهيزات الفنية محدود ولا يمكن زيادة الكمية الموجودة منها ، وبالتالي يمكن لهذه الآلات ان تحصل في هذا الآجل على دخول اكبر من ثمن عرضها، اذا ما حدث ارتفاع لسبب ما في أثمان المنتجات التي تسهم في أنتاجها . ومن ثم فالزيادة في الدخل يعد من قبيل الريع او الفائض الاقتصادي وتصبح هذه الآلات في موقف شبيه بريع الأرض . الإ ان الفرق بينهما يتمثل في ان مرور الوقت لن يؤدي الى انتاج المزيد من الأرض . اذ ان الريع الذي تحصل عليه الآلات وقتي، وليس دائمي [18].

وتناول الاقتصاديون المعاصرين من علماء ومفكرين ومختصين بالشان الاقتصادي مفهوم الريع فمنهم من ركز على جانب دونما اخر لذا ذهبت الدكتورة في الاقتصاد العام سوزي عدلي ناشد انه " الثمن او المقابل الذي يحصل عليه مالك الموارد الطبيعية وخاصة الأرض ، في مقابل الخدمات التي تقدمها هذه الموارد " [19] . ومنهم الاقتصادي إبراهيم مشورب الذي قدم مفهوما شاملا للجوانب المتعددة لمصادر الريع وأنواعه فهو " الدخل الذي يتأتى عن الرأسمال والأرض والأملاك وغير مرتبط بعمل صاحبه . ويطلق ايضا على الدخل الناجم عن الفوائد التي يتلقاها أصحاب الرساميل وحاملوا سندات الخزينة ". وقسم هذا المفهوم الشامل الريع الى نوعين هما الريع التفاضلي والريع المطلق وفقا لنوع الاحتكار ، فاحتكار الأرض بوصفها موضوعاً للاستثمار يعطي الريع التفاضلي ، اما احتكار الملكية الخاصة للأرض فيعطي الريع المطلق[20] . وذهب المفكر والاقتصادي المصري سمير امين في كتابه " قانون القيمة المعولمة" الى دراسة الريع التفاضلي والريع المطلق لدى كارل ماركس وريع الأرض الذي يقصد به " نوع من اشكال التوزيع ، حيث ان مالك الأرض لا يلعب أي دور في عملية الإنتاج[21] . وأيضا درس كيفية تحول القيمة الى القيمة المعولمة على جميع الصعد عبر الصراع

الاجتماعي واشكال الصراع السياسي القومي والدولي ليعطي مفهوم "الريع الامبريالي" الذي يرتبط بالمزايا الاحتكارية التي تستحوذ عليها البلدان الامبريالية وخاصة تلك المرتبطة بالحصول على التكنولوجيا المتقدمة (التي تحميها قواعد منظمة التجارة العالمية) ، والاتصالات وأسلحة الدمارالشامل[22] .

وبصورة عامة يمكن تحديد ثلاث نتائج أساسية لمفهوم الريع عند المفكرين الاقتصاديين وهي:[23]

أ- أنّ الدخل نادرًا ما يكون صافيًا أو خالصًا من الجهد؛ بل يمتزج أو يختلط، في أغلب الأحيان، باللاجهد، أي بدخل آخر هو الريع المقصود. إذ ليس هناك من دخل غير ناجم عن تضحية بالمطلق، بل هناك جزء أو مقدار، مهما كان بسيطًا، من التضحية أو الجهد يدخل في هذا الدخل أو ذاك.

ب- كل دخل يشكل فارقًا كبيرًا بين التكلفة – الجهد والتضحية – وسعر البيع يتضمن، بالضرورة، جزءًا من الريع.

ت- ان الريع – بوصفه لا يقابل الجهد والتضحية – فهو يُثير الشبهة في كونه لا أخلاقيًا. إذْ المبدأ الأخلاقي للدخل يتمّثل في ضرورة أن ينجم عن العمل والتضحية.

ث- ان الريع ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصادات ، وينحصر الخلاف بينهما فقط في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها الريع بالمقارنة ببقية مصادر الدخل الأخرى [24].

وهكذا اجتمعت التيارات الاقتصادية الليبرالية والراديكالية والفكر العربي الإسلامي، على انتقاد ظاهرة الريع والدور الاجتماعي لاصحاب الريع ، باعتبارهم عناصر غير منتجة ، بل وربما غير اجتماعية لمشاركتها في ثمار الناتج، دون ان يكون لهم دور مقبول في تحقيق هذا الناتج[25] .

العلاقة بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي

ينسب الفضل الى الباحث الإيراني حسين مهداوي عام 1970 في إعطاء مفهوم الدولة الريعية المعنى الحالي والذي كان عنى به " الدولة التي تتلقى ريوعاً ضخمة من " افراد أجانب او شركات او حكومات اجنبية "[26] . اذ قام هذا المفهوم على مسلمتين أساسيتين هما : [27]

المسلمة الأولى : ان الدولة الريعية لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها ، وبالتالي فهي لاتخضع الى محاسبة هؤلاء ، فتصبح مستقلة سياسياً انطلاقاً من استقلالها الضريبي.

المسلمة الثانية : ان هذه الدولة تعتمد سياسات توزيعية تؤدي الى اخراج السكان من الحيز السياسي ، وبالتالي من اية مطالبة بالديمقراطية .

إن مفهوم الدولة الريعية هو حصيلة مقارنة بين الاقتصاد والمجتمع مع الفرد القابض للريع، ويطلق اصطلاحاً على الدولة أو المجتمع الذي يعيش في تبعية للمداخيل الناتجة من صادرات المصادر الطبيعية مثل النفط ، والتي تلعب دوراً بارزاً في كل مداخيل الدولة[28]. وأطلق الباحث جياكومو لوشياني مصطلح دول رصد التخصيصات كوصف للدول الريعية ، فهي تلك الدول التي تستحصل على جزء كبير من إيراداتها (40 بالمئة) من النفط او من مصادر أجنبية أخرى ، ويكون مقدار الانفاق فيها جزءاً كبيراً جداً من اجمالي ناتجها المحلي[29]. أي ان الدولة الريعية تحصل على جزء جوهري من إيرادها من مصادر خارجية على شكل ريع لأن ظروفاً بعينها تتيح لها ان تكون المستفيد المباشر من دخل تحصل عليه من بيع سلع او خدمات بأسعار أعلى كثيراً من كلف الإنتاج [30] . ويمكن ان ننظر الى الدولة الريعية باعتبارها حالة خاصة من الاقتصاد الريعي ، وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي او نسبة عاليه منه الى فئة صغيرة او محدودة تعيد توزيع او استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان[31].

واذا انتقلنا الى موضوع الاقتصاد الريعي فنجد انه ذلك الاقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة، في حين ان الدولة نفسها مدعومة من ريع يأتيها من الخارج ، واما بشكل أعم ذلك الاقتصاد الذي يقوم فيه الريع بدور رئيسي[32] . ويشير الاقتصاد الريعي الأوضاع التي تغلب عليها عناصر الريع الخارجي التي تلعب دوراً اساسياً في الحياة الاقتصادية. فالمصدر الخارجي للريع ، يعد امراً اساسياً في تحديد مفهوم الاقتصاد الريعي ، ذلك ان وجود اشكال للريع الداخلي او المحلي – وان زادت نسبتها – لا تساعد على وضوح النمط الخاص للاقتصاد الريعي . بمعنى ان وجود ريع داخلي لابد وان يستند بالضرورة الى قطاعات إنتاجية داخلية او محلية ، بحيث تشارك العناصر الريعية بمزايا خاصة قانونية او فعلية[33] .

يمكن القول ان الدولة الريعية والاقتصاد الريعي متشابهان في منشأ وتوليد الريع المتأتي من الخارج. وان الاختلاف يتعلق في ان الأغلبية من الأفراد تكون هي مورد الريع الخارجي في حالة الاقتصاد الريعي ، اما حالة الدولة الريعية تكون الحكومة او فئة صغيرة او محدودة هي المستفيد الأكبر من الريع الخارجي ، وتقوم بتوزيعه على باقي افراد المجتمع . فالمثال على الاقتصاد الريعي هي لبنان ، بينما يعد العراق دولة ريعية . وعليه فالدولة الريعية ، اذاً هي نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي . ولهذا يكون الاقتصاد الريعي وليد الدولة الريعية على الدوام أي انه نتيجة، وليس سبباً وأنه نظام فرعي من دولة ريعية، وليس العكس [34].

ويمكن ابراز سمات الدولة الريعية بالشكل الآتي : [35]

(أ) بما ان الريع مستمد من الخارج ، فان قيام الدولة بتسلم ذلك الدخل وانفاقه يجعلها وسيطاً بين النظام الرأسمالي العالمي من جهة، واقتصاد الدولة ومجتمعها من الجهة الأخرى .

(ب) نظراً للأهمية الحاسمة لعملية التداول (بدلاً عن الإنتاج) في المجتمع ، فان الدخول في دائرة الريع يمثل اهتماماً أعظم من الاهتمام ببلوغ الكفاءة الإنتاجية . والاكثر أهمية هو انفصام العلاقة بين تيار العائدات النفطية الى حكومات هذه الدول ، وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل ، اذ ان أسعار الصادرات النفطية ، كما تتحدد في السوق العالمي ، تعد منفصلة تماماً عن تكاليف الإنتاج المحلي للنفط [36] .

(ج) نظراً لوفرة الخدمات والتسهيلات الاجتماعية التي تقدمها دولة الرفاه ، فان اتكالية معينة قد تتغلغل في المواطن بحيث لن يشعر بالميل الى التصرف سياسياً او اقتصادياً اصالة عن نفسه، ناهيك عن توجيه اتهام او خلق تحد للسلطة بشكل جاد . ان هذا النمط من النزعة الاستهلاكية يعني ان الناس وان كانوا قد يحصلون على مداخيل عالية نسبياً ، (فأنهم) يعتمدون في النهاية على حكومة تزودهم بغطاء واسع من الحماية الابوية .

(د) نظراً للمستوى العالي للاستقلالية المالية التي تتمتع بها الدولة ، فأنها نتيجة لذلك تميل الى ان تكون لديها درجة عالية من الاستقلالية الذاتية النسبية عن المصالح المحددة لطبقات المجتمع المختلفة. وهذ لا يعني تمكين النخب الحاكمة من تحويل او قلب السياسات العامة اذا ما دعت الحاجة فقط ، بل يمكنها ايضاً اذا ما رغبت في ذلك، من اختيار حلفائها ومن تغيير ولاءاتها السياسية بمرونة نسبية .

(هـ) ان الدرجة العالمية نسبياً لاستقلالية الدول الذاتية قد تمكنها ، فوق هذا وذاك من خلق طبقات جديدة و / او تفكيك وإعادة تجميع طبقات قائمة . ويتم ذلك عبر وسائل مثل الانفاق العام الشامل ، والتوظيف في الجهاز البيروقراطي الواسع . ثم اتباع سياسات عامة محددة مثل تلك المتعلقة بالدعم الاقتصادي وتخصيص الأراضي.

مفهوم الديمقراطية

هناك عدة مقتربات تناولت مفهوم الديمقراطية في الدارسات المعاصرة ، والتي ميزت بين الاقتراب اللغوي البسيط ، او تتبع أراء منظري وفلاسفة النظرية الديمقراطية ، ثم مقترب وصف ودراسة النظم السياسية الديمقراطية [37] . فالديمقراطية تخترع ويعاد اختراعها بصورة مستقلة ، حيثما وجدت الظروف الملائمة في أوقات وأماكن مختلفة[38]. لذا سنحاول تقديم دراسة للديمقراطية وفقا رؤية فكرية مفادها ان الحرية يتم فرضها على النظام السياسي عبر الشعب لتتشرب الى تحقيق مأسسة السلطة ومبدأ المشاركة السياسية، ومن ثمة من الممكن تحقيق التوزيع العادل للثروات بين جميع افراد المجتمع .

ان الديمقراطية ابتداءا ليست مثلا عليا ، ومبادئ مجردة ، يطبقها هذا المصلح او ذاك . فهي في جانبها النظري ليست اكثر من تمثلات فكرية لعلاقات متبلورة او قيد التبلور ، نظام علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية تعمل، بإيجاز شديد، على ثلاث مستويات وهي :

أ- علاقات بين أفراد وفئات مجتمع معين .

ب- علاقات بين هذا المجتمع وبين الدولة كهيئة ناظمة لاحتكار وسائل العنف المشروع والتقنين، لصيانة حياة وملكية وثقافة سائر مكونات المجتمع ، وحماية المجتمع نفسه ككل من التحديات الخارجية.

ت- ونظام علاقات وظيفي / مؤسساتي بين مكونات هذه الدولة، التي تضطلع بوظائف متباينة : التنفيذ ، والتشريع ، والقضاء . إن هذا النظام، القائم على التعاقد الاجتماعي بالخضوع لحكم القانون (الدستور)، والتداول السلمي للسلطة عبر التفويض العام، او الارادة العامة وتقسيم السلطات، والمسمى بالنظام البرلماني – الدستوري أو الديمقراطي ، لم يتكون دفعة واحدة ، بل خرج من رحم تطورات عاصفة ، وتبدلات عنيفة [39] .

اما شروط إقامة النظام الديمقراطي فهي : [40]

أ- ان يضم النظام السياسي مجموعة من القيم تسمح بالتنافس السلمي من اجل السلطة .

ب- منح السلطة الى مجموعة ما في فترات محدودة .

ج- وجود المعارضة المستمرة الفعالة .

وتشكل الدولة التمثيلية[41] وما يرتبط بها من مشاركة سياسية ، وتداول سلمي للسلطة ومراقبة شعبية على الحاكمين ، الشكل الاجرائي والتاريخي لاعادة بناء السلطة من وجهة نظر احترام الحرية كقيمة مدنية رئيسة . ان النظام السياسي الديمقراطي لا يخلق الحريات حيث يعجز المجتمع نفسه عن خلقها [42] . فالحريات ينتزعها الشعب من السلطة السياسية ، ثم يجب ان يتم تقنينها وفق ما يعرف "بتقنين الحرية " في دساتير مكتوبة او مدونة او عرفية تعمل وفقا لهذا المؤسسات السياسية ، وعليه فهي تختلف عن الحقوق التي يتمتع بها الإنسان فالأولى تحمل السمة المكتسبة والثانية تحمل السمة الطبيعية والتي يحملها الإنسان منذ ولادته حتى وان لم يتم تضمينها في دساتير ومؤسسات الدولة .

ان الشعب يكون فاقدا للمؤسسات التمثيلية او يمثلها الطغاة اذا ما توفرت ، اذا كان مستعدا للخضوع للاستبداد• ، مما يؤدي الى زيادة الظلم الواقع عليه [43]. وعلى الخلاف من ذلك ، فان الحكومات الديمقراطية تسبب ضرراً اقل لحقوق مواطنيها الأساسية ومصالحها من أي بديل غير ديمقراطي لانها تمنع الارستقراطية الفاسدة من ان تحكم حتى تكون اكثر استجابة لهذا المطلب من الحكومات غير الديمقراطية [44]. وهكذا فالنظم الديمقراطية تتميز بجوهر مؤسساتي مشترك تقوم عليه هويتها . اما النظم الشمولية فتعرف بغياب هذا الجوهر المؤسساتي المحدد ، ولاشيء يربط بينها سوى غياب الديمقراطية [45].

ان الديمقراطية لا يمكن ان تستمر طويلاً الا اذا عمل مواطنيها على خلق ثقافة سياسية مساندة ، بل في الواقع ، ثقافة عامة مساندة لهذه الأفكار والممارسات المرتكزة على قيمة الحرية الشخصية ، وبذلك تقدم الدعم لحقوق وحريات إضافية . ونستشهد بما قاله رجل الدولة الاغريقي بريكليس عن الديمقراطية الاثنية في عام 431 ق .م ، ينطبق بنفس القدر على الديمقراطية الحديثة في " ان الحرية التي نتمتع بها في حكومتنا تمتد ايضاً الى حياتنا العادية"[46] .

وبناءا على ما تقدم ، ان المؤسسات السياسية عملية لازمة لوجود الديمقراطية التي تتيح وتحمي الحقوق والفرص الديمقراطية الأساسية[47]. وان هذه المؤسسات في المقام الأول (على الرغم ما قد يتعرض له هذا الرأي من تجاهل في بعض الأحيان) هي من صنع الإنسان ومدينة بنشوئها ووجودها كله الى ارادته الطوعية. ان هذه المؤسسات لا تعمل من تلقاء نفسها، وتتطلب المساهمه العملية فيها وتكييفها وفقاً للكفاءات والطاقات المتوفرة في الافراد[48]. وعليه، يقول عن هذا الموضوع صموئيل هنتنغتون ان النظام الديمقراطي "لا تقيمه اتجاهات، بل يقيمه الشعب. ولا تقوم الديمقراطيات بالأسباب بل بمن يتسببون فيها. فعلى القادة السياسيين والجماهير ان تعمل جاهدة معا"[49]. اذ ان المشاركة السياسية ليست وصفة طبية ولا هي مصنع جاهز للتشغيل ، بل هي عملية يتفاعل فيها افراد المجتمع بما يملكونه من موارد، وبما يحملونه من قناعات متنوعة[50]. وتنص هذه المشاركة على أن يكون لدى المواطنين الفرصة بشكل متساوٍ – على الأقل بالمعنى الرسمي – بالنفاذ الى المناصب العامة، او بالانضمام إلى أحزاب سياسية والترشح لمواقع انتخابية، وتقلد المواقع في السلطة[51]. ويجب ايضا ان تمتد الحقوق الديمقراطية الى أعضاء الجماعات المستبعدة [52] او المهمشه مهما تتعدد الأسباب . وان الصراع بين الأحزاب صاحبة السلطة او خارج الحكم يجب ان يتم دائما ضمن اطار الإجماع او الاتفاق العام بين المتنازعين ، والا فلن تكون هناك ديمقراطية [53].

ان الديمقراطية التمثيلية تكون ممثلة للجميع وليس للأكثرية فحسب ، وتكون فيها المصالح والآراء ودرجات الثقافة ، وان كان عددها مغموراً ، مسموعة ولها نصيب بأن تحصل على نفوذ لا ينجم عن قوتها العددية، بل عن قوة حجمها وثقل مزاياها[54]. فافراد الأقلية يكون ممثلاً تماماً كأفراد الأكثرية ، واذا لم يكن الامر كذلك فليس هناك حكومة متساوية بل حكومة امتياز وعدم مساواة ، فبينما يحكم قسم من الشعب سائر الشعب، يكون هناك قسم من الشعب محروماً من حصته الحقة والمتساوية في النفوذ وهذا ليس مناقضاً للحكم العادل فحسب بل ، وفي الدرجة الأولى ، مناقضاً لمبدأ الديمقراطية التي تعد المساواة أساسها وجذورها[55]. وان هذه المساواة قائمة على فكرة تحقيق المواطنة . الذي يتضمن الحق في معاملة البشر بالمساواة عندما يتعلق الأمر باتخاذ الخيارات الجماعية[56] المتعلقة بالدولة الديمقراطية الحديثة.

ان عدم وجود مجموعة من المؤسسات المستقلة نسبياً عن قوة الدولة المركزية ، من المحتمل ان يفضي الى بروز النفوذ الديكتاتوري والاتجاهات الثورية ، ويخدم وجود هذه المؤسسات اغراضاً عديدة وهي : [57]

أ- من المحتمل ان تمنع هذه المؤسسات الدولة، او أي مصدر فردي للقوة الخاصة ، من السيطرة على كل المصادر السياسية .

ب- ان هذه المؤسسات تصبح مصدراً لاراء جديدة .

ت- يمكن ان تكون وسيلة نشر الأفكار، وخصوصاً أفكار المعارضة بين عدد كبير من المواطنين.

ث- تعلم الرجال من ذوي المهارات السياسية على المساعدة في رفع مستوى الإسهام في العمل السياسي .

ويجب أن تشكل المؤسسات الديمقراطية الأساسية نقطة البدء التي تضع في متناول المواطنين عموماً، وليس فقط القلة، وسائل الإنتاج حتى يكونوا أعضاء متعاونين تماماً في المجتمع[58]. اذ إن الفرق الكبير بين الطبقات ينتهك مبدأ المنفعة المتبادلة والمساواة الديمقراطية[59] . ومن دون مخطط مناسب لهذه المؤسسات الخلفية (المؤسسات السياسية والقانونية المناسبة) لن تكون مخرجات العملية التوزيعية عادلة، والإنصاف الخلفي يكون غائباً[60] . ويتم الحفاظ على العدالة التقريبية في التوزيع عبر وسائل مثل الضرائب والتعديلات الضرورية في حقوق الملكية. وان الغرض من هذه الجبايات والأنظمة ليس توليد الإيراد (تحرير موارد للحكومة)، لكن التصحيح التدريجي والمستمر لتوزيع الثروة ومنع تركّز القوة الضار بقيمة الحرية السياسية المنصفة وتكافؤ الفرصة المنصف. فالضرائب والتشريعات لفرع التوزيع هي لمنع تجاوز هذا الحد[61].

وما يلائم تماماً نشوء المؤسسات الديمقراطية ، والمحافظة عليها هو الاقتصاد اللامركزي ، الذي يساعد في خلق امة من المواطنين الاحرار[62] . وبالمقابل ليست عدم كفاءة الاقتصاد المخطط المركزي هي الأشد ضرراً لمستقبل الديمقراطية ، بل انها العواقب الاجتماعية والسياسية للاقتصاد المتعلقة بوضع جميع موارد الاقتصاد تحت تصرف الحكومة مما ينبؤنا بالنتائج المحتملة لهذه الهبة السياسية في كون السلطة تفسد ، والسلطة المطلقة تفسد فساداً مطلقاً . وهذا

يصدر دعوة مباشرة لقادة الحكومة بان لهم الحرية في استخدام جميع هذه الموارد الاقتصادية لتقوية سلطتهم والمحافظة عليها [63]. وكما يرى ناصيف نصار في كتابه "منطق السلطة" ان السلطة في الدولة سلطتان : سلطة الدولة وهي سلطة طبيعية أصلية ، وسلطة الحاكم ، وهي سلطة تفويضية مستمدة من سلطة الدولة وراجعة اليها . وتفويض الحق لا يعني التنازل عنه[64] .

اثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة عام 2003 أن مجمل الاقتصاديات العربية هي اقتصاديات ريع تتأثر بتقلبات أسعار النفط، وليست اقتصاديات إنتاج[65]. أما الدول التي لا يشكل النفط المصدر الرئيسي للريع فيها فهناك مصادر أخرى للريع تأتي إما من موقعها الإستراتيجي أو من المساعدات الخارجية أو من السياحة أو من تحويلات المغتربين، كما من تجارة النفوذ بين السلطة القائمة في نظام فئوي والمقربين منها اذ ان الريع أساس الثروة والثروة والسلطة توأمان[66].

ويمكن تطبيق المؤشرات الآتية لعد الدول النفطية العربية النموذج الأهم لدول الريع طبقا لعوائدها النفطية• الى:

1- ان الصادرات النفطية تشكّل أكثر من 90% من واردات الموازنات، وأكثر من 95% من واردات التصدير[67].

2- ان نسبة اليد العاملة في القطاع النفطي ضئيلة جداً لا تتعدى 2 أو 3 % سواء كانت في إنتاج الثروة النفطية[68] أو في توزيعها. وتشكّل هذه الثروة المنتجة ما بين 60 و80 % من الناتج القومي لتلك الدول[69]. ويؤول دخل النفط الى الدولة مباشرة. وقد اثر هذا الوضع ، بالضرورة ، على طبيعة دور الدولة ومفهومه في هذه الاقتصادات النفطية[70] .

3- تنامي قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى الإنتاجية. ان هذه الخدمات المقدمة للمواطن مرتبطة اصلا بما يدره الريع من اموال ومميزات لا تصب في الاعتماد على سياسات الإنتاج وزيادته وتنوعه، وبالتالي هي خدمات غير دائمية وغير مستدامة ، مما يزيد من فرص عدم تقليل الآثار السلبية للريع على الواقع السياسي والاقتصادي . وأن مضمون الخدمات العامة المعمول بها في الدول العربية لا يعكس بالضرورة مفهوم دولة الرفاهية أو

الرعاية كنتيجة لعقد اجتماعي أو لرؤية واضحة من قبل النخب الحاكمة لمجتمعاتها المختلفة، وبالتالي قد لا يكون محوراً أساسياً في معالجة مستقبلها، إلا إذا ما حصلت تغييرات جذرية في بنيتها السياسية والاقتصادية. ذلك أن دولة الريع – مع وجود بعض الاستثناءات – حلّت مكان دولة الرفاهية أو الرعاية في غياب العقد الاجتماعي بين الدولة أو القائمين عليها وبين شرائح المجتمع. فدولة الريع تستمد جميع أو معظم دخلها من الأنشطة الريعية، بينما دولة الرفاهية أو الرعاية تهدف إلى توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية والتربوية وشبكة الحماية الاجتماعية ومنها الضمان الاجتماعي، و تلتزم بسياسات من شأنها التخفيف من الفوارق الاجتماعية[71] .

4- المؤشر لريعية الاقتصاد هو دور الدولة الإنفاقي كمحرّك أساسي للاقتصاد الوطني في الدول العربية [72]. اذ تلعب الدولة او الحكومة دوراً متميزاً ، ومن شأن هذا الدور ان ينعكس في أنماط خاصة بالسلوك الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الفئات الاجتماعية. وتوزيع الريع هو ما أقدمت عليه الدول العربية خلال الخمس والعشرين سنة الماضية[73].

ان الدولة والاقتصاد الريعيين المفسرة لأوضاع المنطقة العربية تساعد على خلق وتأسيس عقلية خاصة بهما هي العقلية الريعية ، وأخطر ما يميز هذه العقلية هو نظرتها الخاصة للعائد وبخاصة انفصاله عن الجهد او تحمل المخاطر . فالعائد لا يعدو ان يكون رزقاً او حظاً او صدقة ، وليس جزءاً من نظام انتاجي . فالريع عملاً منعزلاً يرتبط بالظروف ، وليس حلقة في عملية إنتاجية وما يرتبط بها من جهد ومخاطر . ومن هنا يظهر التعارض بين العقلية الريعية والإنتاجية ، فالاخيرة تؤمن ان العائد او المكسب هو نتيجة لعمل انساني منظم ، وكجزاء على الجهد او مقابل تحمل المخاطر[74] . فالعقلية الريعية تفرز قيماً تتناقض مع متطلبات التحرر الإنساني منها التقليد ضد الإبداع، والاستعلاء الذكري ضد تحرير المرأة والسلطة ضد الحرية، والإقليمية ضد القومية والقبلية ضد التعاقد الاجتماعي، والمحسوبية ضد الكفاءة الفردية والثروة ضد الفقر[75].

لقد مثل توفر الثروة النفطية في العديد من الدول ومنها العربية ، نقيضاً لتطور الديمقراطية ومصدراً اساسياً لتفشي الاستبداد ، وذلك بفعل قدرة الدولة على اختطاف وإخضاع المجتمع المدني بوسائل الاغراء والاكراه [76]. وأن الاقتصادات ذا القاعدة الريعية

أنتجت على الدوام أنظمة سياسية استبدادية، تعد النخب الحاكمة فيها الموارد الطبيعية والبشرية بمنزلة ملكية إقطاعية موروثة لها تستطيع التصرف بها كما يحلو لها[77]. فالاعتقاد الجديد بان القوة تنشأ لا من فوهة البندقية ولا من جاذبية زعيم ثوري او حركة ثورية ، بل من خزينة وافرة في الدولة [78].

فالتناقضات بين الديمقراطية والاقتصاد الريعي هي تناقضات بنيوية وليست عابرة ، انها تتعلق ببنية الدولة الريعية وطبيعتها التي لا تولد الممكنات لبناء الديمقراطية . اذ ان " الريعية النفطية تعزز السمات التسلطية (الدكتاتورية) في النظم السياسية ، طالما كانت الدولة هي المتحكم بهذه الثروة . بتعبير اخر يمكن القول ان الريعية النفطية في مثل هذه الدول هي الاقتصاد السياسي للاستبداد[79] . اي ديكتاتورية ريعية مؤدية الى اشكال أخرى من الديكتاتورية، وهو ما ينطبق على واقع الدول العربية النفطية [80] .

ان التبعية لإيرادات النفط تنتج نمطاً محدداً من الاطار المؤسساتي في الدولة الريعية النفطية التي تشجع التوزيع السياسي للريوع . وتتميز مثل هذه الدولة بالاعتماد المالي على البترودولار الذي يوسع صلاحيات وواجبات الدولة ويضعف سلطتها نظراً لتضاؤل القدرات الاستخراجية الأخرى . ونتيجة لذلك حين تواجه الدولة ضغوطاً منافسة ، فان المسؤولين في الدولة يكونون قد اعتادوا على استبدال المهارة السياسية في فن إدارة الدولة، بالإنفاق العام على الجمهور ، مما يضعف بالتالي قدرة الدولة [81] . فالتحديث في الدول العربية قائم على وفرة الثروة[82]. وهذه إحدى مسببات تحقيق نظريات الفشل السياسي القابلة للتعميم والتي تعني نزوع الدول الى اتباع سياسات اقتصادية غير مثلى ، والإصرار بشكل سافر على التمسك بها. وقدمت هذه النظريات في الأقل سنداً اولياً للآليات السببية التي تربط النفط بالتسلطية مثلاً عن طريق القيام الحكومات بخفض الضرائب وزيادة الانفاق لاسكات المطالبة بالديمقراطية ، او بفضل بناء الحكومات أجهزة امن داخلي كبيرة لاسكات المطالبة بالديمقراطية من خلال القمع ، او تحقق مفعول التحديث بسبب عدم انتقال السكان الى قطاع الصناعة والخدمات ، مما يجعلهم اقل ميلاً للديمقراطية[83] . من اجل ضمان استمرار قيادة النخبة السياسية الحاكمة فيها ، والتي تحاول نزع السمة السياسية من العلاقات الاجتماعية وترويج التحديث او ضرب معين من التوجه التقني او التوجه الإداري بصفته

مصدراً لشرعية نظام الحكم [84]. وكانت نتيجة التراكم الهائل في ايدي النخب هي التضحية بالإنسان وبدوره الاستهتار بطاقاته ووعيه[85] . ففي التحليل النهائي لا يوجد أساس موضوعي بأن الفرد يحصل على مزيد من المنافع ، وذلك لان اسهامه قابل على العموم بالاستغناء عنه على كل حال[86] . فعلى صعيد فكرة المواطنة مثلا هناك تعزيز للمواطن الذي يتم توزيع ثروة الريع عليه بدلاً من تعزيز المواطنة المرتبطة بالقانون[87]. وهو ليس كما وصفه ارسطو بانه مواطن الديمقراطية الذي له دائما رابطة بالدولة ، فهو كالملاح واعضاء الدولة يشبهون الملاحين تماما[88] ، وعليه وكما وصفها ناصيف نصار في المقارنة بين السفينة والدولة او بين الحاكم والربان في ان القيادة في مهنة الربان هي على وجه الدقة ، قيادة للسفينة ، وليست قيادة للمسافرين عليها[89] .

ان اعتماد الدولة بشكل جوهري على الضرائب ، يدفع باتجاه الديمقراطية وبكونها مسألة لا بد منها ، ويخلق تيار قوي في صالح تحقيقها . ان هذه نتيجة استدراج الناس طبيعياً للتلاحم في مواقفهم وفق مصالحها ، وتأخذ بالمطالبة لإجراء التغييرات المناسبة في المؤسسات[90] . ولكن هذا المنطلق مختلف مع الدولة الريعية التي هي ليست بحاجة(او بحاجة اقل) لتلك العائدات المتاتيه من الضرائب، ان أمن النفط أسباب استمرارها ، ومن ثم ان ذهبنا بالمقارنة الى حدها الأقصى ، ليست بحاجة لاقناع الناس بدفع الضرائب ، مما يضعف القابلية للتحول الى منحى ديمقراطي[91] . ومن هنا ، لا يتوجب على النخبة الحاكمة ان تكون مزعجة للطبقات المالكة عن طريق فرض الضرائب على أرباحها ، ولا للطبقات العاملة من خلال انتزاع جزء من فائض عملها . وان هذه الدرجة العالية من الاستقلالية الذاتية تزود النخبة بقدر من الحرية في اختيار حلفائها الطبقيين، وفي تحويل وتعديل تحالفاتها بصورة اكبر[92] .

ان الموضع المهم في قضية تأثير الدولة الريعية على الديمقراطية في الدول العربية هو هيمنة عنصران او قطاعان لا يقومان على المأسسة ولا يدفعان الى تكوين المؤسسات الديمقراطية العنصر الأول : الزراعة والزراعة الطبيعية غير المصنعة في الغالب ، وهي تكرس هيمنة الطابع البدوي / القروي في المجتمع المناقض للمجتمع المدني .

العنصر الثاني: الريع الدخل الذي يأتي للدولة من عائدات النفط والعمال المهاجرين والقروض والهبات لا من مسلسل الإنتاج داخل البلد . فدخل الريع يقع تحت تصرف الدولة تنفق منه في حماية نفسها وتعزيز سلطتها وتقوية أجهزتها ولا تتوقف هي عن اية قوة اقتصادية مستقلة عنها مما يجعلها مستقلة كليا او جزئيا عن دافعي الضرائب (في اوربا طريقة مراقبة طريقة صرف الحاكم أموال الضرائب هي الأصل في الديمقراطية الحديثة)[93] .

ان مكامن وجوهر فكرة الدولة الريعية يتمثل في التفرقة بين الاقلية والاغلبية ، وهو ما يتعارض مع مفهوم المساواة والعدالة في الدولة الديمقراطية ذلك ان امتلاك القلة للثروة الريعية دون اعتمادها او حاجتها لموارد وانتاجية الفرد سوف يؤدي الى تركيز القوة السياسية في يد مالكي الثروة ايضاً ، فضلاً عن ان العقلية الريعية التي تفصل الإنتاج عن الجهد والمخاطر، تفرز سلوكاً متعارضاً مع اعتماد المجتمع على الانتاج ومخرجاته[94] . فمشكلة عدم المساواة كما هو الحال في النشاط الريعي هي من العوامل التي تعوق التنمية البشرية ، لاسيما لانها تدل على عدم التكافؤ في الفرص، وتنعكس سلبًا على النمو والحد من الفقر ونوعية المشاركة الاجتماعية والسياسية، إذا ما تجاوزت حدًا معينا. وتضعف هذه المشكلة حس الهدف المشترك وتسهل سعي المجموعات النافذة إلى الريع بهدف الحصول على حصة أكبر من الثروة الجماعية بدلا من زيادة حجمها الكلي، مما يخل بتوزيع الموارد ويضعف الاقتصاد. حيث ان البحث عن الريع يعيد توزيع الموارد فيأخذها ممن هم في أسفل الهرم وتوزع على من هم في قمته[95] .

ان المهم هو توزيع ما يمكن توزيعه من الريع دون المساس بأمن النظام ومصالح النخب الحاكمة والتخلّص من المساءلة. ذلك أن هذا التوزيع قد يعفي في نظر هذه النخب في دول الريع من أي مسؤولية ومحاسبة، لأن ما يتم توزيعه هو من مبادرة الحاكم وليس كنتيجة لعقد اجتماعي فهو استكمال لعادات فئوية (قبلية من بينها) ما زالت متجذرة في عدد كبير من المجتمعات العربية[96]. فدعامتي الدين والقبيلة في المجتمع العربي ليستا مستقلتين بالكامل عن الهرم السلطوي ، بل تابعتان له ، وتخضعان لنفوذه ، وتخدمان أهدافه وأجنداته . ومعضلتهما، كانتا وما تزالان ، تكمنان في طبيعة تركيبة الدولة الريعية . أي في صيغة أوامر وتوجيهات تأتي

لهما من أعلى رأس في هرم السلطة . ومن هنا ، فلا استقلالية لهاتين المؤسستين ، وليس هناك موقف خاص بهما خارج علاقتهما بأطر الدولة وتبعيتهما لتشكيلاتها[97].

ان من الأسباب الاقتصادية للفساد هو الاقتصاد الريعي الذي يضعف دوافع الرقابة والمساءلة ويعزز المحسوبية او المحاباة[98]. ويدفع الفساد نحو التوجه الى انشطه غير منتجة بسب الريعية ، وبالتالي ينشط التنافس من خلال الفساد بدلا من المنافسة السليمة في الأداء والجودة[99] .

ان العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل النموذج الريعي [100] هي علاقة من طرف واحد، فالدولة هي التي تعطي وتوفر كل شيء ، وبالتالي فان تتمحور العلاقة بين المواطن والدولة تمحور حول مقدار ما يحصل عليه من مال او خدمات توفر مالا ، في مقابل ان الحقوق السياسية لم تعد موضوعا للنقاش او المطالبة[101] . وفي الحصيلة، لا يمكن تطوير حياة ديمقراطية حقيقيّة في الدول التي تقوم قاعدتها الاقتصادية على التدفّقات الريعيّة غير الموزّعة بشكل صحيح وغير المستثمرة في الاقتصاد على نحوٍ يراعي متطلبات المجتمع، وهو ما يحول دون تعزيز العدالة الاجتماعية والعمالة الكاملة على قاعدة الإنتاجيّة وتنويع القدرات في إنتاج السلع والخدمات ذا القيمة المضافة العالية[102]. فالريع يعبر عن ديكتاتورية سقوفها لا يمكن ان تفسد لشدة التأكيد على قدراتها ، لشدة امساكها تحت جناحها بجميع العوامل الضرورية لممارسة سيادتها ، لشدة تمكنها من الاستغناء اكثر يوما بعد يوم عن مجموع أبناء البشر ، لشدة انقطاعها عن المجتمع . لشدة تصدر أولوياتها المفروضة بيقين وثقة [103].

ان العامل الخارجي والنمط الريعي ابرز العوامل التي نجحت الدولة في استخدامها لجعل خيار الاستبداد قابلا للاستمرار وقدرته على إعادة انتاج نفسه من خلال تفعيل وتوجيه او اقصاء العوامل المختلفة التي تؤثر في الحراك الاجتماعي . وهنا تلعب الدولة المطلقة دور الوسيط وتستثمر العوامل الاخرى المتوفرة او القابلة للتوفير في ساحة العمل لخدمة غرضها المحدد أي تثبيت الاستبداد وترسيخه كنمط اعتيادي للحياة السياسية[104] .

ان الديمقراطية السياسية لا تزدهر مع سطوة القطاع العام او جموده أيضا . لذا ليس من الطبيعي ان يمتد القطاع العام على جميع مرافق الحياة الاجتماعية ، ويضع جميع افراد الشعب تحت رحمة جيوش الموظفين الحكوميين المكدسين في مؤسسات تحتكر النشاطات الأساسية في

الاقتصاد والتربية والاعلام والثقافة والنقل والمواصلات الخ[105] . فرأس المال الضخم والمتطلبات التنظيمية المرتبطة باستثمار النفط كان لهما تأثير مزدوج هو الامعان في اضعاف البورجوازية المحلية، وفي الوقت نفسه دفع الدولة بقوة اكبر الى مركز الصدارة . ولان عائدات النفط كانت تتدفق على الدولة، وليس على القطاع الخاص فان كل اكتشاف لاحتياطيات جديدة او كل زيادة في الأسعار كانت تعزز دور القطاع العام [106]. وعليه ، ان البرجوازي الأكبر هو الحكومة المستحوذة على إيرادات النفط وهي لا توزعه على ملاكه (الشعب) ، ولا هي تنوب عنهم بشكل نزيه وكفوء في انفاقه في الأوجه المرغوبة لديهم[107] . وان القطاع الخاص بمؤسساته الكبيرة وخاصة العائلية منها كوّنت ثرواتها من قيم وقوانين الدولة الريعية في البلدان العربية، التي ساعدت على خلق ظروف تسمح لهذه المؤسسات باكتساب أنواع متعددة من الريع [108] .

وهنا نود أن نشير إلى نقطة في غاية الأهمية وهي أن ما يحول بين تحول الاقتصاد المستند إلى النقد إلى اقتصاد متنوع القطاعات هو أن الحكومات في البلدان النفطية تختزل السياسات الاقتصادية بمجرد موازنات سنوية متتابعة لإعادة توزيع إي إيرادات النفط وإعادة تدويرها على شكل إنفاق موسع على البنية التحتية والقطاع العام والخدمات بهدف تحقيق نمو لا ينعكس بالضرورة على شكل توزيع عادل للثروة[109]. ان الدولة ، بالنظر لكونها مستقلة عن قوة الاقتصاد المحلي ، ليست بحاجة الى صياغة أي شئ يستحق ان يسمى سياسة اقتصادية ، فكل ماتحتاج اليه هو سياسة مصروفات . ولان ايرادات الدولة ذاتها هي اكبر اقسام اجمالي الناتج المحلي، فان مجرد الانفاق محلياً سيؤدي الى نمو معدل هذا الناتج الى حده الأقصى[110].

وفي ظل الدولة الريعية تنعدم المؤسسات المدنية الحديثة الضاغطة والمؤثرة في الدول العربية، فلا يتحقق تفاعل متبادل من الأعلى الى الأسفل او بالعكس ، ويأتي التأثير أحادي الجانب دائماً، متسللاً بوضوح في صيغة مراسم وقرارات ولوائح وأنظمة تحمل بصمة او توقيع رئيس الدولة[111]. وقد انعكس هذا دور الدولة بعدها موزعاً للمزايا والخدمات في تحديد علاقة الافراد بالدولة ، ونظرتهم الى حقوقهم في المشاركة السياسية ، بحيث اصبحوا بشكل عام اقل تشدداً في المطالبة بهذه المشاركة . فاذا كانت الدعوة الديمقراطية قد وجدت احد اصولها في مطالبة الافراد في المشاركة في تحديد الاعباء العامة المفروضة عليهم وخاصة الضرائب، فان

انعدام او ضآلة حجم الاعباء المفروضة على الافراد قد خفف من هذه المطالبة السياسية بالديمقراطية والمشاركة في الحكم. وكانت معظم اشكال المشاركة السياسية المحدودة في العصر الحديث منحة من الحاكم، تمنح وتمنع وفقاً لرغباته دون معارضة شديدة من الافراد[112]. ويبدو الحاكم الذي تشخصن الدولة فيه كأنه يصرف مالاً من جيبه على المجتمع، وتبدو عملية الصرف الاجتماعي وكأنها مكرمات او عملية شراء ولاءات سياسية[113] . طالما انه لا يمكن النظر الى النخبة العربية الحاكمة بوصفها حاملا اجتماعيا للديمقراطية[114] وتسعى الى تخفيف الضغوط السياسية من خلال اضعاف المعارضة وتشتيتها مستخدمة وسائل الترغيب والترهيب الناتجة أساسا عن مخرجات الدولة الريعية .

وماذا عن اثر انخفاض أسعار النفط على تبني الخيار الديمقراطي في الدول العربية . ففي ندوة (عرب بلا نفط، نظرة مستقبلية في اثار هبوط العوائد النفطية) لمجموعة من الأكاديميين والسياسيين والخبراء وممثلي لبعض الشركات النفط والتي انعقدت في بيروت عام 1986، قدمت الخطوط الرئيسة لهذا الأثر وهي:

أ. اصبح الاستقرار السياسي الداخلي واستقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية مرتبطين عضويا ، الامر الذي يزيد من صعوبة قدرة الحكومات التي تعتمد على النفط على التكيف مع الوضع الجديد[115].

ب. ان تناقص عوائد النفط قد يكون بركة مستترة ، لذا يجب التعقل والتنظيم ، وهذا مفقود في إدارة المجتمعات العربية ومصادر ثروتها[116] . والمفهوم الذي يجب اخذه في الاعتبار بالضرورة ليس حجم عوائد النفط بقدر ماهو التحكم في أسعار النفط ، وإدارة مصادر الثروة كمفهوم اكثر شمولا[117] .

ت. ان الريع الاقتصادي في أسعار النفط لا يزال مرتفعا بالرغم من انخفاض الأسعار عام حزيران 1985 حوالي 26,5 دولار للبرميل مع ان كلفة انتاج البرميل الواحد 1,5 دولار في دول الخليج[118] .

ث. ان ثروة النفط العربية لم يجر تحويله الى شي دائم ، أي ان ثروة النفط لم تتحول الى أصول إنتاجية[119]. لان الثروة النفطية ليست ثراء، فالثراء يعني استمرار قدرة الثروة على أن تعطي عائدا يتصاعد بما يحقق تقدم الأجيال الحاضرة وأساسا لمستقبل

الأجيال القادمة وهي الأمور التي بدونها تتعرض الثروة للفناء مهما كانت قيمتها[120] . فالحقيقة هي كما يقول توماس ستوفر ان العرب ليسو بلا نفط بل "عرب بلا سيولة" [121] .

ج. ان الضعف في الاعتماد على النفط وحده يعني فقدان القدرة على التفاوض على المستوى الخارجي، كما ان هذا الضعف يصبح من الناحية السياسية مصدرا لانتشار الاستياء السياسي المحلي [122] .

ح. ان التمايز الاجتماعي القائم بين الطبقة التي استفادت من القطعة الكبرى في الكعكة النفطية وبين الأغلبية سوف تزداد حدته وضوحا ، الامر الذي سيدفع بالصراع الاجتماعي الى السطح[123] .

خ. ان كعكة ازدهار النفط سوف تستمر في الانكماش ، فان الصراع على نسب المشاركة في الكعكة سوف يتزايد . ربما تتحول دولة الرفاهية الى دولة النزعات[124].

د. دعت الندوة الى وجوب توسيع اكبر للقاعدة الديمقراطية والمساواة والعدل والتكامل الإقليمي[125] .

يمكن القول أن تأثير الريع النفطي في المجتمع والسياسة يعتمد على الظروف فإذا كان المجتمع ناضجا والمؤسسات المدنية والديمقراطية راسخة والهيكل الاقتصادي عالي التنويع (النرويج، كندا، بريطانيا، الولايات المتحدة) فأن الريع النفطي, لا يضعف الحكم الديمقراطي. ولكن في بلدان ذات مؤسسات ضعيفة واقتصاد تقليدي وقطاع تصديري يعتمد على المواد الأولية فإن تدفق الريع النفطي يضعف المجتمع ومؤسساته ويساعد على الاستبداد و تأصله[126].

الدولة الريعية في العراق أنموذجا

اعتمد الاقتصاد العراقي السابق على التخطيط الاقتصادي القومي الشامل والتطبيق الاشتراكي كنوع من أنواع مركزية الدولة عبر الاعتماد على إيرادات النفط . ونتيجة لارتفاع أسعار النفط 1973-1974 واقترانها مع عملية تأميم النفط 1972 ، فان زيادة الإيرادات اثر إيجابيا على الاقتصاد ولها أيضا بالمقابل انعكاسات سلبية تمثلت بالتوسع في الانفاق وعدم التقييد ، وبالنتيجة التحول الى مفهوم الدولة الريعية[127] . ولا تتمثل المفارقة في مدى التشويه

الذي احدثته الثروة النفطية وايراداتها في الاقتصاد العراقي فحسب ، بل تتمثل ايضاً في دعم وترسيخ حكم ديكتاتوري ورّط البلاد في حروب متعاقبة ، وتسبب في تبديد ثروة هائلة ، تقدر بما يزيد عن 100 مليار دولار حققها العراق خلال العقد الأول من تسلم البعث للسلطة في 1968 ، ناهيك عن تكبيل البلاد بديون خارجية تقدر بنحو 120 مليار دولار[128] .

ان ضخامة الثروة النفطية من جهة، وسهولة تحقيقها التي لا تتطلب نشاطا إنتاجيا واسعا أفقيا او عموديا من جهة أخرى، قد منحتا النظام السياسي العراقي السابق المستأثر بهذه الثروة قدرة استثنائية على التحكم بسيرورة العملية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال آليات الإنفاق والتوزيع والاستثمار، وبفضل هذه الثروة تحولت الدولة الى اكبر رب عمل، وأتاحت للحكام حرية التصرف بمصائر الاقتصاد والمجتمع[129]. كما ان هذه الثروة دفعت الى تحرير الدولة والنظام السياسي من المجتمع وآليات الرقابة والمحاسبة، وسمحت هذه الثروة بتمويل آلة قمع كبيرة، على شكل جيوش جرارة وأجهزة امنية متشعبة، هدفها دعم النظام السياسي وإدامته على حساب جميع الأهداف الأخرى، مما يغذي النزعة العسكرية وتغليب الخيارات المسلحة على الخيارات السلمية في حل المشكلات الداخلية والخارجية[130]. ولهذا أصبح العراق دولة شمولية بعيدة عن الأسس الديمقراطية .

وبالتحول الى العراق ما بعد عام 2003 نلاحظ أيضا طغيان النزعة الريعية النفطية على واقع الدولة العراقية مما اثر سلبا على محددات التعاطي مع الخيار الديمقراطي . اذ بلغت مساهمة النفط في المتوسط اكثر من 90 % في توفير الإيرادات العامة للدولة. و60 % من الناتج القومي الإجمالي . وبلغت مساهمة الإيرادات النفطية 85 % حسب تقديرات الموازنة العامة للدولة لعام 2015 . أي ما يعادل اكثر من أربعة اخماس تلك الإيرادات [131] . فموجب الميزانية العامة للدولة بلغت الإيرادات النفطية (30123175111) ، والإيرادات غير النفطية (62733775673)[132] . ليس هناك ما يشير فيها الى مجرد محاولة لتغيير البنية الريعية – الخدماتية للاقتصاد العراقي.

ومن الجدير بالذكر ان اعداد خطة التنمية الوطنية في العراق لعامي 2013 – 2017 اعتمدت على الريع النفطي ، وعدتها من الأمور الحاكمة في تحديد الموارد المالية المتاحة في العراق من خلال التخطيط لزيادة في انتاج النفط من اجل دعم الموازنة العامة ، ومواكبة

التطورات الاقتصادية العالمية ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية وانعكاساتها على مجمل الأوضاع الاقتصادية وبالذات أسعار النفط ومجموع صادراته[133]. ومن هنا يضم الاقتصاد العراقي جانبيين منفصلين ومتمايزين ، الجانب الأول حديث يضم النفط ومشروعاته ، والجانب الثاني متخلف يضم باقي قطاعات الاقتصاد الوطني[134] .

ان الدولة الريعية النفطية في العراق تمثل قطاع عام ضخم يبتلع القطاع الخاص ويضعفه ويجعل منه أيضا قطاعا مشوها ، ويخنق الطبقة الوسطى ، وهما حجر الأساس في معمار الديمقراطية والحرية الاقتصادية[135] . وهذا يضعف من زمام المبادرة في تحقيق عملية التحول الاقتصادي المنتج المنسجم مع تحقيق الخيار الديمقراطية . فمن الملاحظ استمرار سياسة الحكومة العراقية بالتوظيف في القطاع الحكومي التي لا تزدهر مع تحقيق الديمقراطية. فقد ارتفع عدد الموظفين من 800 الف موظف حكومي في نهاية عام 2003 الى اكثر بقليل من ثلاثة ملايين موظف حكومي في نهاية العام 2013 [136] . يضاف لهم العقود فنصف العاملين باجر بعمر 10 سنوات فأكثر يعملون لدى القطاع الحكومي[137]. واربعة ملايين عامل هم ضمن حركة النشاط الخاص السائب في الوقت الحاضر[138] . عدا العمال المتقاعدين الذي يقدر عددهم بـ 150 الف عامل[139] . ويقدر التقرير الاستراتيجي العراقي ان نسبة الموظفين في القطاع العام الى إجمالي قوة العمل بحوالي 36 % من إجمالي قوة العمل البالغة حوالي 8 ملايين نسمة طبقا لتقديرات السكان والقوى العاملة لعام 2012، وهي نسبة تفوق المتوسط العالمي البالغ 11 % بأكثر من ثلاث مرات [140]. وان الجهاز الدولة الوظيفي يمثل نسبة 12,5% من عدد سكان العراق الذي يقدر بحوالي 3200000000 نسمة مما يظهر الارتفاع الكبير[141]. لذلك وجدت مشكلة الموازنة التشغيلية تأخذ حيز كبير للرواتب وأصبحت مشكلة تسديد الرواتب مشكلة حقيقية . وان الاقتصاد الريعي بحاجة الى دور اقتصادي للدولة العراقية يسهل الشراكة والاندماج مع النشاط الإنتاجي الخاص وفق منطق الدولة الامة لا دولة المكونات[142] .

ان تفعيل المنظومة الديمقراطية في العراق لا تودي الى ضغوط اجتماعية على الدولة في سبيل ترشيقها بسبب غياب فرص العمل الذي يضغط على الحكومة لاستحداث المزيد من الوظائف العامة لامتصاص البطالة[143] . اذ يشهد العراق ارتفاع في نسبة البطالة والتي تقدر

كمعدل بحوالي 11.9 % في عام 2012 [144] . وعلى الرغم من ان القطاع النفطي يولد معظم الناتج المحلي الاجمالي وقيمة الصادرات والإيرادات العامة فانه لا يستوعب سوى 1% من حجم القوى العاملة[145] .

وتأثرت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت على العراق ، فقد ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط الخام والتعدين من 59.9 % عام 2003 إلى 85.8 % عام 2007 ، مما يؤشر إلى تزايد هيمنة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع دور القطاعين الزراعي والصناعي اللذان لم تتجاوز نسبة مساهمتهما عن 9.2 % و 2.3 % على التوالي في عام 2007 . وقد شكلت الصناعات الاستخراجية (نفط وغاز ومعادن) في عام 2009 نسبة 75.6 % من إنتاج القطاعات الإنتاجية و42 % من الناتج المحلي الإجمالي. وشكلت عام 2011 نسبة 76.0 % و52.2 % على التوالي[146].

ان حصة الانشطة التوزيعية الخدمية البالغة 76.5% في ميزانية العراق لعام 2015. تدلل على الطبيعة التوزيعية – الخدماتية وليس الانتاجية للاقتصاد العراقي. فالملاحظ ان "ريعية" الاقتصاد العراق وطابعه الخدمي ، يتميز بتنامي الممارسات الاحتكارية الشائعة في قطاع التجارة عبر الوكالات الحصرية على سبيل المثال والمضاربات المالية والعقارية بحيث أصبحت السمة الطاغية على النشاط الخدماتي [147]. مما يعكس اخفاق الإنجاز الخدمي المقدم للمواطن في ظل ظاهرة تكالب القوى والأحزاب السياسية العراقية في الوقت الحاضر على الوزارات السيادية على حساب الوزارات الخدمية .

ان ثمة نتيجة للدولة النفطية الريعية ومنها العراق وهي ان " ان الآية قد انقلبت بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية في حالة البلدان النفطية . فبدلاً من الانتقال التدريجي من الأنشطة الزراعية الى الأنشطة الصناعية والخدمية ، فان نمو قطاع النفط يؤدي الى احداث النمو وازدهار القطاع الثالث (الخدمات) . وهكذا فان قطاع الخدمات في المجتمعات النفطية انما ينمو بنسب انفجارية لا تحقق العلاقة التوازنية لهذا القطاع مع بقية القطاعات الاقتصادية في تلك المجتمعات "[148] . ولعل أدق تشخيص لموضوع تقديم الخدمات في ظل الدولة الريعية وعدم ارتباطه بالصناعة الإنتاجية التي تتوافق مع تحقيق الديمقراطية ، يأتي من عالم الاجتماع

والمفكر الأمريكي "انجلهارت " الذي يرى ان هناك نمطين من التغير الاجتماعي لهما صلة مباشرة بترجيح احتمال ان تغدو الدولة ديمقراطية ، وهما :[149]

1- ارتفاع مستويات الثقافة مما ينتج جمهوراً فصيحاً ، أقدر على التنظيم والاتصال .

2- تزايد التخصص المهني ، الذي يزج قوة العمل في القطاع الثاني (الصناعة الحديثة) بادئ الامر ، ثم ينقلها الى القطاع الثالث (الخدمات) .

اما بخصوص دور الدولة الإنفاقي كمحرّك أساسي للاقتصاد الوطني. فقد بلغت مستويات الإنفاق العام لعام 2011 ما يقارب من 70.7 % من الناتج المحلّي الإجمالي في حين ارتفعت هذه المستويات إلى 79.3 % في عام 2012 ، أي أن إنفاق الدولة يساهم بحوالي أربعة أخماس العجلة الاقتصادية في العراق[150]. وتم صرف ما يقارب النصف تريليون دولار على الانفاق الحكومي الاستهلاكي مابين 2004-2012[151] .

ان عدم الاهتمام بتوزيع الدخول واعادة الترصيف الطبقي ، يعد مدخلاً آخر لانهيارات متعددة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، ومن ثم تؤثر سلبيا في المواطنة والانتماء ، اذ وفقا لمؤشرات توزيع الدخل في الدول النفطية العربية ومنها العراق ، فان نصيب نسبة (20%) من السكان يستحوذ على (90%) من الناتج المحلي الاجمالي مما يعني ان الفرد فيها يحصل على متوسط دخل يساوي (21823) دولاراً سنوياً ، في حين ان (80%) من نسبة السكان يحصلون على (10%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وتكون حصة الفرد فيها ما يقارب (263) دولاراً سنوياً . وعلى العكس فان الدول العربية غير النفطية تتمتع بتوزيع للدخل القومي واعادة توزيعه ، أكثر قبولاً من حالة النفطية ، اذ ان نسبة (20%) من السكان يستحوذون على (50%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وهو يساوي (2500) دولاراً ، وان نسبة (80%) من السكان يستحوذون على (50%) من الناتج الاجمالي وهو يساوي (625) دولاراً . مما يعني ان الريع النفطي يتساقط على شرائح معينة من المجتمع ابرزها الطبقة السياسية والنخبة الحاكمة [152].

ان الحديث عن الطبيعة الريعية في العراق بعد عام 2003، وتنويع الاقتصاد مجرد خطابات لا تستند الى إجراءات حقيقية وواقعية ، مما خلق حالة ترسيخ لمؤسسات الدولة الريعية عبر سياسة الموازنات المالية السنوية ، والتي تستمر بدورها في إنتاج قطاع خاص ريعي

ومجتمع يعتمد إعتماداً يكاد يكون مطلقاً على الريع[153]. فغالبية الانفاق العام في موازنات العراق بعد عام 2003 هي موازنات انفاقية استهلاكية تشغيلية على حساب الجوانب الاستثمارية . اذ شكلت النفقات التشغيلية 65% من اجمالي النفقات العامة في ميزانية 2015 يقابلها 35% للنفقات الاستثمارية وهو اتجاه يماثل تقريبا الاتجاه السائد (مع تحسن نسبي ضئيل) الذي حكم ميزانيات الاعوام السابقة ، والذي يبلغ نسبة 68 % و60% من الانفاق العام للعامين 2012،2013 على التوالي[154] . علما ان هذا التحسن "النسبي" فرضته عوامل موضوعية ناجمة عن انخفاض اسعار النفط بشكل كبير وبالتالي انخفاض الموارد، وليس ناجما عن رؤية جديدة تراهن على الاستثمار الإنتاجي. وان الميزانية التقليدية المتبعة في الدولة هي ما يعرف بميزانية البنود المصنفة على أساس نوع المصروف او الإيرادات والمصالح الحكومية ، وهذه الميزانية لا تساعد في التعرف على البرامج الحكومية ، وبالتالي لا تبرز علاقة التكاليف بهذه البرامج وهي ميزانية معيقة لمشاريع وبرامج للتنمية اكثر من كونها مساعدة على تنفيذ المشاريع والبرامج . وهذه الميزانية منصبه على النواحي الإجرائية والشكلية وليس على الإدارة الفعالة للميزانية ، ومبنية على تقديرات الأجهزة الحكومية الموضوعة بطرقة عشوائية وجزافية وتتأثر الى حد كبير بالضغوط والمساومات والعلاقات خصوصا مع عشوائية في التخطيط لا تساعد الميزانية التقليدية مثل الميزانية الحديثة على برمجة الأهداف والوسائل وقياس الأداء وتحليل التكاليف والمنافع او التكاليف والكفاءة والفعالية وبالتالي ترشيد اتخاذ القرار[155]. مما يعكس ضعف شرعية الإنجاز وهذا ما نلمسه على صعيد الأداء الحكومي والبرلماني ، لذا نجد هيمنة التنفيذي على التشريعي في ظل نظام برلماني لا يستخدم الرقابة والتشريع كآليات لعمله الصحيح.

إن الدخول الريعية تؤثر سلباً في عملية التحول إلى الديمقراطية وتساهم في تفسير عزوف السلطات الحاكمة عن إجراء الإصلاحات المطلوبة. فاعتماد المالية العامة للدولة على هذه الدخول أكثر من اعتمادها على الضرائب المفروضة على المواطنين المكلفين يقوض التمثيل السياسي للمواطنين. ومن هنا ليس مفارقة أن تصاحب النزعة الريعية التسلطية وأن تشكل أساس "أوتونوميا الدولة" أي استقلالها عن المجتمع[156]. اذ ان نسبة مساهمة الضرائب بنوعيها المباشر وغير المباشرة الى اجمالي الإيرادات العامة لا تتجاوز 2,5 % للعام 2012 [157] .

ولربما ضمن آلية استيفاء العوائد والضرائب لا تخدم عملية التحول الديمقراطي لان آلياتها فاسدة، ودونما تطوير حقيقي للجوانب الصحية والتعليمية والثقافية فلا يوجد تحديث على المستويين السياسي والاقتصادي. كما ان عدم الاعتماد على الضرائب يجرد المجتمع المدني من أدوات مراقبة الدولة ، وينتج سيطرة الدولة على عملية التمويل الخارجي [158]. وهذا يعني ان الدولة الريعية تنتج الثروة وتعيل نفسها بمعزل عما ينتجه المجتمع المدني من ثروات، مما يمنح الدولة استقلالية وقدرة هائلة على النمو ، وإمكانيات كبيرة لاحتلال مساحات اكبر مما يفترض انه ينتمي الى مجال المجتمع المدني[159] . بل ساهمت هذه الدولة في صياغة ومنع او إعادة تشكيل الشرائح الاجتماعية والتي عرقلت تشكل الرأسمال الاجتماعي (المجتمع المدني)، الذي يعزز الطابع الديمقراطي للحكم، وأعاقت بالتالي الانتقال الى الديمقراطية[160].

الحقيقة ان هذه العلاقة بين الدولة والمجتمع[161] شهدت ، منذ الخمسينيات ، اختلالاً متصلاً لصالح الدولة، وانفصالاً نسبياً للدولة عن فعل القوى المجتمعية[162]. فقد عززت الثروة النفطية نزعة التعارض بين الدولة والمجتمع ، بل ومكنت الأولى من تدمير الثاني ، بدلاً من رعاية مصالحة[163]. وكما يرى عادل عبد المهدي ان تضخم أجهزة الدولة العراقية ليس فقط نتيجة تلكؤ العملية التنموية بل سبب لها في ان واحد . فالدولة نفسها من معوقات التقدم من جهة ، ومن جهة أخرى لا تسمح للمجتمع والأهالي ان ينقلونا بمبادراتهم وقدراتهم الى الامام [164] . اذ جعلت الدولة المجتمع هامشاً عليها ، مستهلكاً لثروتها ومنتوجاتها ، وايضاً لأفكارها وقيمها ونماذجها[165].

ووظفت النخبة السياسية الحاكمة في العراق الطابع الريعي والخدماتي والتوزيعي للاقتصاد العراقي التي في توسيع شبكة الزبائنية الاقتصادية – الاجتماعية – السياسية ، وتطوير آليات الاستيعاب والسيطرة . وقد استفادت بعض الطبقات والشرائح الاجتماعية بدرجات متفاوتة من هذه الطبيعة المزدوجة للاقتصاد العراقي : الريعية – الخدماتية وقد نما في إطار ذلك فئة بيروقراطية رأسمالية متموضعة في الشرائح البيروقراطية الحكومية والسياسية والعسكرية والأمنية العليا التي تنحدر في الأساس من الفئات الوسطى• والفقيرة. ان نقطة تكوين هذه المجموعات حدث جراء حيازتها لجهاز الدولة الناجم بالأساس عن تعاظم الريوع النفطية[166] . وأطلق سليم الوردي على هذه المنظومة تسمية "الاستبداد النفطي" ، والذي

يعبر عن زيجة بين تسديد عوائد النفط واستبداد النخبة الحاكمة ، فيخضعان الاقتصاد والمجتمع لارادة منفردة ، حتى لا تكاد تتبين أي الكفتين ارجح في صياغة الاستبداد : الاقتصاد ام السياسة[167] . أي ان هذه المنظومة في جوهرها هي حصيلة اتحاد السلطة الحاكمة المستبدة بالثروات النفطية ، وسر استمرار هذه المنظومة هو التخادم بينهما ، عوائد النفط تخدم هيمنة الحاكم المستبد على المجتمع ، وهو من جانبه يخدم تفرد النفط بالاقتصاد العراقي وتهميش قطاعاته المنتجة ، وفي الحصيلة النهائية قيض للعامل السياسي ان يلعب الدور الحاسم في التحكم بمسارات تطور العراق : اقتصاداً ومجتمعاً ، واذا كان من المألوف ان يحكم الاقتصاد مسارات السياسة ، فان الاستبداد النفطي قد شذّ عن هذا السياق ، وباتت السياسة تتحكم بمسارات الاقتصاد ، لهذا لم تسفر منظومة الاستبداد النفطي عن تركيبة طبقية واضحة المعالم ، لان الطبقة مقولة اجتماعية اقتصادية تحتضنها السياسة ولكن لا تلدها [168].

ونطرح التساؤل حول طبيعة العلاقة بين عامل النفط وتحقيق الاستقرار السياسي اللازم توفره لقيام خيار ديمقراطي متبلور وقادر على الحياة. نجد امامنا خيارين اما ان النفط يمكن ان يحقق الاستقرار مع شبه ديمقراطية او بناء الديمقراطية، او لا يحقق مع غياب الاستقرار وانعدام الديمقراطي؟ ان اجابتنا هذه تعززها المعطيات الآتية :

المعطى الأول ان الحكومات العراقية مرهونة بإرادة الشركات النفطية العالمية من جهة وأسعار النفط المتقلبة من جهة أخرى في تحديد حجم الميزانيات العامة . ان هذه الشركات التي تستخرج وتصدر ثم يتم توزيع العائد من الريع النفطي عبر الحكومة التي تقوم بتوزيع هذه العائدات داخلياً تخلق اقتصادا تابعا ومرهونا بالخارج ومن ثم أداة بيد السلطة لزيادة نفوذها السياسي والقوى الأخرى على حساب تحقيق أي خيار ديمقراطي خصوصا ان النخبة السياسية توصف بانها لا تحمل طابع التحول الديمقراطي على الأمد المنظور. وان هذه الاستثمارات عديمة الترابطية تقريبا في الاقتصاد المتخلف من حيث علاقته مع القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد الا ان عوائد المدفوعات لها اثرا في قنوات الأنفاق العائد تحت تصرف الحكومة وفائضا يمكن توجيه لإغراضها حسب المحتوى الاجتماعي للسلطة . ان انفاق الحكومة يكسبها استقلالية نسبية تجاه الطبقات الاجتماعية القائمة مما يمكنها من

فرض الهيمنة على عملية الإنتاج الاجتماعي . لتصبح الدولة مصدر لتشكيل الطبقات الاجتماعية الجديدة ، ومصدر اضعاف او تقوية لهذه الطبقات[169] .

ومن ناحية نجد ان غياب ثقافة المعارضة الحقيقة والفعالة في المشهد السياسي العراقي وهي الأساس لقيام الديمقراطية النيابية ، إضافة الى عدم الاتفاق العام على الأسس العامة للدولة من كيفية ادارتها او توحيد الخطاب السياسي وابعاده عن التشنج الطائفي والمذهبي وتشريع قوانين دستورية مهمة اقرها الدستور وعددها اكثر من ستين قانونا مثلت عوز قانوني مثل قانون النفط والغاز او عوق مؤسساتي مثل قانون الاتحاد الذي يمثل الجزء المعطل من السلطة التشريعية . بمعنى ان الدولة لاتعمل بالحد الادنىء من الاتفاق على أسسها الفكرية والسياسية قبل الوصول الى مرحلة التحول الديمقراطي، وما زالت تعاني أزمات كازمة الهوية والمشاركة والشرعية والتوزيع والاندماج والتغلغل .

المعطى الثاني ان النفط لا يحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول والمنافع على جميع فئات الشعب العراقي. فالطابع الريعي للدولة يعيق تحقيق هذا الهدف ويعق بالتالي تحقيق الديمقراطية. مما نجد اثره في مزاج المواطن وشعوره بان النفط لا يعود له كمواطن ، وانما كرعية من رعايا النخبة الحاكمة ، والتي تسيره لفئات محددة تقتات على الريع النفطي. ومن هنا احتل العراق درجة تنمية متوسطة في دليل التنمية البشرية لعا 2014 وفقا لمعدل عامل عدم المساواة[170]. وهذا خلافا للدستور العراقي الدائم عام 2005 ففي المادة (111) ان : النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات، بينما المادة (112) والتي هي تعاني من اشكالية من كيفية ادارة الحقول النفطية غير المكتشفة لحد الآن : أولاً:- تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكلٍ منصفٍ يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدةٍ محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورةٍ مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون. ثانياً:- تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعةٍ للشعب العراقي، معتمدةً أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع

الاستثمار. بمعنى ان إشكالية التوزيع تنبع اصلا من طبيعة الدولة الريعية النفطية في العراق والتي تخلق شرائح وفئات مجتمعية تمثل الاقلية تعتاش على هذا الريع ، وبالتالي يمكن القول ان بملكية الشعب للثروة يمكن تحقيق الديمقراطية الناجحة والعكس خلاف ذلك .

المعطى الثالث : على صعيد النزاهة والشفافية والمراقبة والمحاسبة كأداة تستخدمها الديمقراطية لقياس مدى كفاءتها فقد كشفت إحصاءات هيئة النزاهة ان عدد الذين صدرت بحقهم أوامر القاء قبض بتهم الفساد ممن هم بدرجة مدير عام فأعلى قد بلغ عددهم 402 متهماً للسنوات 2006-2010 ، بما فيهم عدد من الوزراء [171]. فالمعادلة هي ان النفط = المال = السلطة = الفساد = الدكتاتورية[172] وهكذا بين مايكل جونستون في كتابه "متلازمات الفساد الثروة والسلطة والديمقراطية" الصادر عن مكتبة العبيكان عام 2008 ، بان الفساد يشكل تهديدا للديمقراطية عبر نوعية الطرق في الحصول على الثروة والسلطة او يستعملونهما ، وأيضا من قوة او ضعف الدولة والمؤسسات السياسية والاجتماعية فيها[173] .

المعطى الرابع يثير إشكالية الهوية السياسية للنفط في العراق هل تقود لتحقيق للوحدة الوطنية ام هي مصدر تجزئة محلية ومعوقا لهذه الوحدة. اعتقد ان النفط لا يمكن ان يكون عامل توحيد لان العملية السياسية عامل شرخ للوحدة الوطنية بدلا من العمل على تقويتها . ولهذا لن يشكل الريع النفطي عامل استقرار في المستقبل المنظور لتحقيق عملية التحول الديمقراطي مع إضافة العوامل الأخرى . وان الطريقة التي سيتم بواسطتها استغلال وتوزيع الثروة ستحدد الى درجة كبيرة مستقبل النظام السياسي والاجتماعي ، أي مستقبل الديمقراطية . وبقدر ما يظل مستقبل الديمقراطية . وبقدر ما يظل مستقبل الاقتصاد العراقي معتمداً على الثروة النفطية ، فان تجربة العقود الماضية تقدم دروساً قيمة بشأن الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكن ان تترتب على طريقة إدارة وشكل ملكية الثروة النفطية[174] .

المعطى الخامس ان تأثير انخفاض أسعار النفط في العراق يؤدي بالضرورة الى انخفاض الريع النفطي المتساقط على الدولة مما ينعكس على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتي ستوثر بشكل عام على عملية تحقيق الخيار الديمقراطي ولا تسهم في تعزيزه . فالأوضاع السياسية تتحدد في بقاء للفئات السياسية الحاكمة وهي قليلة بطبيعة الحال هي المستفادة الأول من الريع وهو ما تتحدد في ضوء الميزانية العامة لعام 2015 ، والتي ستكون ميزانية

الدولة العامة لعام 2016 نسخة كاربونية منها ، مما ينبؤنا في الواقع من زيادة هوة عدم المساواة السياسية . اذن فلا غرو ان مستوى المعارضة السياسية الحقيقية ستكون في أدنى مستوياتها خصوصا مع تقزيم المشاركة السياسية لمواطني الريع ، وتحييد القوى السياسية العراقية وفق منطق حكومة مكونات لا حكومة المشاركة. اما الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فهي ما نسمية بمطرقة السندان فريع الدولة يحاول تقليل الإنفاق العام من جهة وزيادة الضرائب المفروضة على المجتمع من جهة أخرى ، وكل ذلك في ظل اقتصاد غير انتاجي وضعف للقطاع الخاص . فالضرائب ستشهد تخلي جزئي لوظائف الدولة التوزيعية – الخدماتية ، لصالح المشاركة المجتمعية الضاغطة على الحكومة لتحقيق العدالة الاجتماعية مما يرفع بعض الشك حول إمكانية تحقيق أي منحى ديمقراطي .

الخاتمة

ان الدولة الريعية تقوض الخيار الديمقراطي في العراق وفق الحقائق الآتية وهي :

1- تضعف مبدأ المشاركة السياسية الديمقراطية لافراد المجتمع، وهذا ما نجده في صورة استقلالية الحكومة وهيمنتها على المجتمع .

2- تخلق الاقتصاد المركزي الذي يزيد قدرة واستقلالية الحكومة لذا تعتمد على القطاع العام وسياسة التوظيف العام كوسيلة لتحقيق أهدافها ، بعيدا عن تعزيز قدرات القطاع الخاص ونموه.

3- تشكيل فئات ريعية تقتات على الريع وتشكل شبكة واسعة من المتريعين ، إضافة الى المواطن المتريع الذي يعتمد على ما توفره هذه الدولة الريعية من مداخيل . ان هذه الفئات غير منتجة ، وهذا المواطن غير منتج .

4- الافتقار الى الحرية السياسية اللازمة لتحقيق الديمقراطية خصوص غياب المعارضة السياسية الفعالة .

5- اضعاف مؤسسات المجتمع المدني الضرورية لتحقيق الديمقراطية .

التوصيات

1- اعتماد الاقتصاد الإنتاجي المنوع للتخفيف من اثر الدولة الريعية .

2- تعزيز الثقافة السياسية التشاركية على حساب سيادة ثقافة الخضوع والقيم التقليدية .

3- إعطاء حصة معينة من عائدات النفط الى المواطن ليكون جزءا من عملية تحقيق التنمية ، وليكو مواطنا ديمقراطيا يسعى لتحقيق المشاركة السياسية لا مواطن الريع ، ولتكون العائدات النفطية بعيدة عن يد الحكومة . ويمكن ايضا مقايضة النفط بالمشاريع البنية التحتية ، مما يسهم في التخفيف من سيطرة الحكومة على هذه العائدات.

4- ان الضرائب تجسد الوجه الأخر للتمثيل السياسي فلا تمثيل سياسي من دون ضرائب .

5- التخفيف من المركزية الاقتصادية لصالح اللامركزية الاقتصادية .

6- تفعيل نظام المراقبة والمحاسبة وفق آليات جديدة لمكافحة الفساد السياسي والإداري .

7- زيادة تخصيصات الميزانية العامة للدولة لحساب الإنفاق الاستثماري على حساب الانفاق التشغيلي .

---

(1) المنجد في اللغة ، ط 38 ، دار المشرق، بيروت ، 2000، ص290 .

(2) إسماعيل بن حماد الجوهري ،الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، ط3 ،ج 3 ، دار العلم للملايين ، بيروت 1984 ، ص 1223.

(3) د. زياد حافظ ، الاقتصاد العربي إلى أين؟ من الريع إلى الإنتاج ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 390 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، اب 2011 ، ص ص 136-137 .

(4) ابو الحسين احمد بن فارس زكريا، معجم مقاييس اللغة ، ج2 ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2002 ، ص 291. وايضا ابن منظور، لسان العرب، المجلد ، ط 6 ، ج6 ، دار صادر، بيروت، 2008 ، ص 277 .

(5) سورة الشعراء: الآية 128 .

(6) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007، ص 372 .

(7) د. زياد حافظ ، مصدر سابق ، ص161 .

(8) ادم سميث ، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم ، ترجمة حسني زينه ، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد ، أربيل ، بيروت، 2007، ص 211 .

(9) د. إبراهيم مشورب ، الاقتصاد السياسي (مبادئ ، مدارس ، أنظمة) ، دار المنهل ، بيروت ، 2002 ، ص71.

(10) د. حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار الشروق ، القاهرة ، 1995 ، ص62 .

(11) ادم سميث ، مصدر سابق ، ص 214.

(12) د. سوزي عدلي ناشد ، الاقتصاد السياسي النظريات الاقتصادية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2009 ، ص310.

(13) د د. عبد الجبار حمد عبيد السبهاني ، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي ، دار وائل للنشر ،عمان ، 2000، ص 73.

(14) د. إبراهيم مشورب ، مصدر سابق ، ص 71.

(15) .د. رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، ج 2 ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1998 ، ص 18.

(16) د. عبد الجبار حمد عبيد السبهاني ، مصدر سابق ، ص71.

[17] د. مصطفى أبو زيد فهمي الاشتراكية والفكر الاشتراكي العربي ، منشاة المعارف ، الإسكندرية ، 1968 ، ص 160 .

[18] د. سوزي عدلي ناشد ، مصدر سابق ، ص ص310–311.

[19]المصدر نفسه ، ص 309 .

[20] د. إبراهيم مشورب ، مصدر سابق ، ص 70 .

[21] سمير امين، قانون القيمة المعولمة ، ترجمة سعد الطويل ، دار العين للنشر ، الاسكندرية ، 2012 ، ص 74 .

[22] المصدر نفسه ، ص 108 .

[23] د. غسان إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية على الموقع الالكتروني

http://parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317_.pdf

[24] حازم الببلاوي ، الدولة الريعية في الوطن العربي، ندوة الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية ، ج 1، بيروت ، 1989 ، ص ص279 – 280 .

[25] المصدر نفسه، ص ص280–281.

[26] مايكل روس ، هل يعيق النفط الديمقراطية ؟ ، من كتاب (النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية) ، ترجمة معهد الدراسات الإستراتيجية ، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2007، ص151.

[27] د. صالح ياسر حسن ، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي ، مركز المعلومة للبحث والتطوير ، بغداد ، 2013 ، ص87.

[28] د. أحمد علوي، الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، تعريب عادل حبه على الموقع الالكتروني

http://www.akhbaar.org/home/assets/docs/adilhabaarticle08112011.doc

[29] جياكومو لوشياني ، مقدمة القسم الثاني من ندوة الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية ، ج 1، بيروت ، 1989 ، ص 301 .

[30] المصدر نفسه ،ص244.

[31] حازم الببلاوي ، الدولة الريعية في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص ص282–283.

[32] جياكومو لوشياني ، المصدر السابق ،ص244.

[33] حازم الببلاوي ، المصدر السابق ، ص ص282–283.

[34] محمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية على الموقع الالكتروني

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=295122

[35] نزيه ن . الايوبي، تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الاوسط ، ترجمة امجد حسين ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2010 ، ص ص457–458.

[36] محمود عبد الفضيل ، السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية ، ندوة الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية ، ج 1، بيروت ، 1989 ، ص ص313–314.

[37] د. شادية فتحي ابراهيم عبد الله ، الاتجاهات المعاصرة في دارسة النظرية الديمقراطية ،المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، 2004 ، ص ص 17–18.

[38] روبرت أ . دال ، عن الديمقراطية ، ترجمة د. احمد أمين الجمل ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة المصرية ، القاهرة ،2000، ص14.

[39] فالح عبد الجبار ، الديموقراطية المستحيلة الديموقراطية الممكنة نموذج العراق، منشورات دار المدى ، دمشق ، 1998، ص 9.

[40] سيمور مارتن ليبست ، رجل السياسة الأسس الاجتماعية للسياسة ، تعريب خيري حماد وشركاه ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، بلا ، ص23.

[41] تعد الديمقراطية التمثيلية – الدستورية ، الفاعلة في اطار الدولة القومية ،كنظام شامل للمجتمع ، بكامل طبقاته وافراده ، نظاماً حديث العهد ، ينتمي الى طور متقدم من العصر الصناعي الذي يقوم على جماعات منفتحة ، متغيرة ، ذات مساواة سياسية لا تستبعد التفاوت الاجتماعي . بل تبقيه. بينما العهد الزراعي يقوم على جماعات منغلقة وطوائف ثابتة ذات تراتب هرمي يستبعد المساواة السياسية. ينظر فالح عبد الجبار ، المصدر السابق ، ص8.

[42] برهان غليون ،الديمقراطية العربية: جذور الازمة وافاق النمو، في كتاب (حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994 ، ص133.

• يقول عبد الرحمن الكواكبي "ان الاستبداد في اصطلاح السياسيين هو تصرف فرد او جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة" . وقدم وصفاً دقيقاً لدورة الاستبداد بقوله " الشرقي مثلا يهتم في شأن ظالمه الى ان يزول عنه ظلمه ، ثم لا يفكر فيمن سيخلفه او يراقبه ، فيقع في الظلم ثانية ، فيعيد الكرة ويعود الى الظلم الى ما لا نهاية " . ينظر عبد الرحمن الكواكبي ، طبائع الاستبداد ومصارع العباد ، ط3، دار النفائس، بيروت ،2006 ، ص 37وص 120 .

[43] جون ستيوورت مل، الحكومات البرلمانية، ترجمة اميل الغوري، دار اليقظة العربية ، دمشق ، بلا ، ص ص88–89.

[44] روبرت أ . دال ، مصدر سابق ، ص48.

[45] صامويل هانتنجتون ،الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة د. عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح ، الكويت ، 1993 ، ص180.

[46] روبرت أ . دال ، المصدر السابق ، ص51.

[47] المصدر نفسه ، ص50 .

[48] جون ستيوورت مل ، مصدر سابق ، ص27.

[49] صامويل هانتنجتون ، مصدر سابق ، ص 176.

[50]د. يوسف خليفة اليوسف ، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى العالمية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011 ، ص 93 .

[51] جون رولز، نظرية في العدالة،ترجمة د. ليلى الطويل ، منشورات الهيئة العامة السورية، دمشق ، 2011 ، ص285.

[52] روبرت أ . دال ، مصدر سابق ، ص48 .

[53] سيمور مارتن ليبست ، مصدر سابق ، ص 7 .

[54] جون ستيوورت مل ، مصدر سابق ، ص159.

[55] المصدر نفسه ، ص135.

[56] غيليرمو اودونيل فيليب س . شميتر ، الانتقالات من الحكم السلطوي استنتاجات أولية حول الديموقراطيات غير المؤكدة ، ترجمة صلاح تقي الدين ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد اربيل بيروت ، 2007 ، ص 24.

[57] سيمور مارتن ليبست ، مصدر سابق ، ص ص32–33.

[58] جون رولز ، مصدر سابق ، ص 17.

[59] المصدر نفسه ، ص 115.

(60) المصدر نفسه ، ص 344.

(61) المصدر نفسه ، ص 349.

(62) روبرت أ . دال ، مصدر سابق ، ص155.

(63) المصدر نفسه ، ص153.

(64) ناصيف نصار، منطق السلطة مدخل الى فلسفة الامر، ط2، دار أمواج للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2001، ص 88.

(65) تقرير التنمية البشرية 2003 ، نحو اقامة مجتمع المعرفة ، الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ، عمان ، 2003 ، ص 9.

(66) د. زياد الحافظ،أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية التي اقامها مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2006، ص ص 410–411.

• تتألف العوائد النفطية من عنصرين :

أ – عامل الكلفة ، أي المدفوعات للعمال ورأس المال فيما يتعلق باكتشاف حقول النفط وتطويرها وانتاجها .

ب– قيمة المورد المتضائل ذاته . ينظر توماس ستوفر ، قياس الدخل في الدولة العربية ، ندوة الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية ، ج1، بيروت ، 1989 ، ص ص256–257.

(67) حازم الببلاوي ، الدولة الريعية في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص 284.

(68) أن النفط لا يجري انتاجه بأي معنى فني (كما ان سعره لا يرتبط بصورة فعلية بكلفة انتاجه) ، فالنفط يستخرج ثم يصدر . وعليه ان مصطلح " البلدان المنتجة للنفط" مضلل جداً. ينظر نزيه ن . الايوبي، ص 453.

(69) د. زياد الحافظ، أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية، مصدر سابق ، ص332.

(70) حازم الببلاوي ، الدولة الريعية في الوطن العربي ، مصدر سابق، ص284.

(71) د. زياد الحافظ، أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية، المصدر السابق ، ص 410 .

(72)د. زياد حافظ ، الاقتصاد العربي إلى أين؟ ، مصدر سابق ، ص 143 .

(73) د. زياد الحافظ، أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية، المصدر السابق ، ص 437.

(74) حازم الببلاوي ، الدولة الريعية في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص 284 .

(75) د. زياد الحافظ، أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية، المصدر السابق ،ص 435

(76) مجيد الهيتي، ثروة العراق النفطية من أداة الدكتاتورية الى قاعدة محتملة للديمقراطية، من كتاب (النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية)، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بيروت، 2007، ص 325.

(77) جورج قرم،الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ، العدد 426 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، اب2014، ص ص 24–25 .

(78) جياكومو لوشياني ، دول رصد التخصيصات مقابل دول الانتاج : اطار نظري ، ندوة الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية ، ج 1، بيروت ، 1989 ، ص309.

(79) د. صالح ياسر حسن ، مصدر سابق ، ص16.

(80) فيفيان فورستي ،الرعب الاقتصادي ديكاتورية الريعية، ترجمة عن الفرنسية سلمان حرفوش، بلا ، ص 31.

(81) مايكل روس ، الاقتصاد السياسي للعنة الموارد نقد وتحليل الأدبيات النفطية ، من كتاب (النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية)، بيروت، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007، ص100.

(82) للمزيد نزيه ن . الايوبي، مصدر سابق ، ص ص469–470.

(83) مايكل روس ، هل يعيق النفط الديمقراطية ؟ ، مصدر سابق ، ص197.

(84) نزيه ن . الايوبي، المصدر السابق ، ص471.

(85) يوسف مكي ، عندما تصبح القبيلة وسيطا بين المجتمع والدولة(مع الإشارة الى حالة العربية السعودية) ندوة ازمة الدولة في الوطن العربي التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011 ، ص409.

(86) جياكومو لوشياني ، دول رصد التخصيصات مقابل دول الانتاج ، مصدر سابق ، ص305.

(87) عبد الله جناحي، العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 288 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط 2003 ، ص65 .

(88) ينظر ارسطو طاليس، السياسة، ترجمة احمد لطفي السيد، منشورات الجمل، بغداد، 2009، ص 191 وص 195.

(89) ناصيف نصار ، مصدر سابق ، ص 41 .

(90) جياكومو لوشياني ، دول رصد التخصيصات مقابل دول الانتاج ، مصدر سابق ، ص304.

(91) غسان سلامة ، قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية ، ندوة الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية ، ج 1، بيروت ، 1989 ، ص204.

(92) نزيه ن . الايوبي، مصدر سابق ، ص 471.

(93) محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 167 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،كانون الثاني 1993 ، ص 12 .

(94) عبد الله جناحي، مصدر سابق ، ص66.

(95) تقرير التنمية البشرية 2014 ، المضي في التقدّم: بناء المنعة لدرء المخاطر الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ،الولايات المتحدة الامريكية ، 2014 ، ص 21 و ص 54.

(96) د. زياد الحافظ، أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية، مصدر سابق ، ص 410 .

(97) يوسف مكي ، مصدر سابق ، ص410.

(98) مصطفى خواجا ، مكافحة الفساد في المنطقة العربية : من حلقة مفقودة الى اولوية مفروضة ، من كتاب (التنمية الإنسانية العربية في القرن الحادي والعشرين أولوية التمكين) ، بيروت ، 2014 . ص 216.

(99) مصطفى خواجا ، المصدر نفسه، ص 213.

(100) العلاقة بين الدولة والمجتمع تحدد في ثلاث احتمالات مجردة : اما ان تكون الدولة قوية جدا فتصبح سيدة المجتمع المدني ، او ان الدولة في حالة توازن مع المجتمع المدني ، وأخيرا ان تكون الدولة اضعف من المجتمع المدني. ونعتقد ان النموذجيين الأخريين فحسب يتيحان نمو الديمقراطية ، او ما يسميه دال حكم المراكز المتعددة . فالح عبد الجبار ،الديمقراطية مقاربة سوسيولوجية تاريخية ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2006 ، ص 38 .

(101) توفيق السيف ، الاستبداد واليات اعادة انتاجه والسبل الممكنة لمواجهته (دراسة حالة)، من كتاب الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 229 .

(102) جورج قرم ، مصدر سابق ، ص 36 .

(103) فيفيان فورستي، مصدر سابق ، ص 47 .

(104) توفيق السيف ، مصدر سابق ، ص 228 .

(105) ناصيف نصار ، مصدر سابق ، ص 123.

[106] تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية تأملات في مفارقة الوفرة، ترجمة عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية ، بيروت،، 2008، ص 125.

[107] د. عبد الحسين العنبكي ، اقتصاد العراق النفطي، دار الساقي ، بيروت ، 2012 ، ص 94.

[108] عبد الله جناحي، مصدر سابق ، ص 57 .

[109] د. صالح ياسر حسن ، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية ، مصدر سابق ، ص 173.

[110] جياكومو لوشياني ، دول رصد التخصيصات ، مصدر سابق ، ص304.

[111] يوسف مكي ، مصدر سابق ، ص ص407–408.

[112] حازم الببلاوي ، الدولة الريعية في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص285.

[113] د. صالح ياسر حسن ، مصدر سابق ، ص89.

[114] المصدر نفسه ، ص 15.

[115] د. توماس ستوفر ، عوائد النفط في اطار المتغيرات، ندوة عرب بلا نفط نظرة مستقبلية في اثار هبوط العوائد النفطية ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1986، ص 97.

[116] سعد الدين إبراهيم ، المظاهر الاجتماعية لعصر ما بعد النفط ، تعقيب في ندوة عرب بلا نفط نظرة مستقبلية في اثار هبوط العوائد النفطية ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1986، ص 155 .

[117] المصدر نفسه، ص 151 .

[118] د. توماس ستوفر ، المصدر السابق ، ص 91 .

[119] المصدر نفسه، ص 96 .

[120] د. أسامة عبد الرحمن ، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1982 ، ص 65 .

[121] د توماس ستوفر ، المصدر السابق، ص 87 .

[122] المصدر نفسه، ، ص 96 .

[123]د. محمد الرميحي ، الاثار الاجتماعية والنفسية لتدني سعر النفط ، ندوة عرب بلا نفط نظرة مستقبلية في اثار هبوط العوائد النفطية ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1986، ص 143 .

[124] سعد الدين إبراهيم ، المظاهر الاجتماعية لعصر ما بعد النفط ، مصدر سابق، ص153 .

[125]المصدر نفسه، ص 156.

[126] د. علي مرزا ، العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية على الموقع الالكتروني
www.iraqieconomists.net/Merza_Paper_Revised_S_Beirut_March_2013.pdf

[127]، د. اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي ... الى اين ؟ ، دار المواهب للطباعة ، النجف ، 2011 ، ص 23 . للمزيد حول دور النفط في تخصيصات الانفاق الداخلي والفوائض ينظر د. عبد الحميد براهيمي ، ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، ط 5 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1991، ص ص 42 – 44.

[128] مجيد الهيتي، مصدر سابق ، ص 321.

(129)المصدر نفسه، ص 323 .

(130) فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية، مصر، 1995، ص 325 .

[131]د. صالح ياسر حسن ، الاقتصاد السياسي لموازنة 2015 في العراق على الموقع الالكتروني

http://www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/25848-2015-03-06-13-27-20

(132) قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2015 .

(133) خطة التنمية الوطنية 2013 – 2017 ، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بغداد، 2013، ص 1.

(134) احمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، ط3، العارف للمطبوعات، بيروت، 2010، ص88.

(135) جوردون جونسون ، لعنة النفط الاقتصاد السياسي للاستبداد ، ترجمة معهد الدراسات الإستراتيجية ، من كتاب (النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية)، بيروت، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007، ص358.

(136) د. كامل علاوي كاظم واخرون ،التقرير الاستراتيجي العراقي 2012 –2013(مجموعة باحثين) ، الملف الثامن الاقتصاد والتنمية ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2014 ، ص 299 .

(137) المصدر نفسه ، ص 311 .

(138) المصدر نفسه ، ص 300 .

(139) المصدر نفسه ، ص 300 .

(140) المصدر نفسه ، ص 311 .

(141) د. سليم الوردي ، الاستبداد النفطي في العراق المعاصر ، دار الجواهري ، بغداد ، 2013، ص 137 .

(142) المصدر السابق نفسه ، ص 308 .

(143) المصدر نفسه ، ص 151.

(144) المصدر نفسه ، ص 310 .

(145) احمد جاسم جبار الياسري ، مصدر سابق ، ص 88.

(146) د. صالح ياسر حسن ، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي ، مصدر سابق ، ص ص 191-192 .

(147) المصدر نفسه ، ص 192 .

(148) محمود عبد الفضيل ، مصدر سابق ، ص315.

(149) مايكل روس ، هل يعيق النفط الديمقراطية ؟ ، مصدر سابق ، ص167.

(150) د. صالح ياسر حسن ، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي، مصدر سابق ، ص ص 192-193 .

(151)د. كامل علاوي كاظم واخرون ، مصدر سابق ، ص 300 .

(152) د. جمال عزيز العاني ، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر ، البطالة ، والفساد) ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد التاسع، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، اذار 2014، ص ص43 –44 .

(153) التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، وزارة التخطيط وبيت الحكمة ،العراق ، 2014 ،ص 53 .

(154) د. كامل علاوي كاظم واخرون ، مصدر سابق ، ص 294 .

(155) د. أسامة عبد الرحمن، المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988. ص 19 وما بعدها .

(156) د. صالح ياسر حسن ، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي ، مصدر سابق ، ص230 .

(157) د. كامل علاوي كاظم واخرون ، مصدر سابق ، ص 295 .

(158) د. محمد إبراهيم العساف ،الديمقراطية في الفكر العربي المعاصر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2013 ، ص 57 .

(159) ينظر فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مصدر سابق ، ص 60 .

(160) مايكل روس ، هل يعيق النفط الديمقراطية ؟ ، مصدر سابق ، ص163

(161) استلمت الحكومة العراقية استنادا لامتيازات النفط الأجنبية عام 1925 نسبة 5 % من عائدات النفط حتى تم تعديل اتفاقية حقوق العائدات بين شركة نفط العراق والحكومة الملكية عام 1952، وتم الاتفاق على مناصفة الأرباح مع تسلم على ما يزيد عن 12،5 % من الإنتاج الصافي والتي يمكن ان تبيعها الحكومة العراقية باي سعر تشاء ينظر حسن لطيف الزبيدي ، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقي ، بلا ، 2013 ، ص 66. ليبدأ تحول العراق من دولة ذات اقتصاد وهيكل اجتماعي تقليدي تلعب فيه الزراعة الدور الأساس والصناعة والنشاطات الأخرى دورا تابعا، إلى دولة نفطية ريعية. غير ان النظام الملكي في هذه المدة لم يستطع التناغم مع حالة جديدة يتطلبها نمو مصدر مالي مستقل للدولة. أي انها لم تكن قادرة على ترجمة ثروتها المتزايدة الى سلطة وتأثير سياسيين . ينظر بسام يوسف وارك ديفيز، تفسير الحكم الأوتوقراطي في العراق ، النفط والصراعات من منظور تاريخي واجتماعي – سياسي ، من كتاب تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011، ص ص362–363. إذ أستمر النفوذ السياسي لأصحاب الأراضي في الوقت الذي أصبح دورهم الاقتصادي هامشيًا، وأصبحت الدولة مستقلة ماليًا وبحاجة إلى قوى مساندة أخرى من الطبقة المتوسطة ، والتي تمثلت في الصناعيين والتجار والمهنيين، وربما مهد ذلك المجال لتغيير النظام. د. علي مرزا ، مصدر سابق ، ص 5 . ولقد كان هؤلاء من أوائل المؤيدين للانقلاب التموزي عام 1958 . ومن دلالة زيادة دور هذا الفاعل الجديد وبروزاً انه غطى على النشاطات الواسعة للمدة الذهبية للحركات الاجتماعية والسياسية الحديثة ذات الطابع الاحتجاجي ، المديني التي تملأ المشهد السياسي بين الأربعينات والخمسينات : (وثبة 1948 ، انتفاضة 1952 ، و1956 ، التظاهرات المليونية 1959) . ان صعود هذه الحركات اشر بروز معلم من معالم نمو الطبقات الاجتماعية المدينية الحديثة ، ونشاطها السياسي الاجتماعي المستقل عن الدولة ، والمناوئ لها . كما شهدت على توازن نسبي بين الدولة والمجتمع . وان غياب هذه الحركات عن المشهد السياسي منذ الستينيات ، يشهد على ضعف هذا الوجود المستقل عن الدولة ، واختلال التوازن النسبي لصالح الدولة. ينظر فالح عبد الجبار، الديموقراطية المستحيلة الديموقراطية الممكنة نموذج العراق ، مصدر سابق، ص21. ومن المهم القول ان وفرة النفط مبكرا على تشكل الدولة العراقية التي لم تتكامل مؤسسيا وقيميا وبيروقراطيا . قوضت بشكل مباشر قدرات القطاع الخاص . حسن لطيف الزبيدي ، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، مصدر سابق ، ص 66. اذ يلاحظ ان مساهمة قطاع الدولة (القطاع العام) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي عام 1953 لم تتجاوز نسبة 12% ، بمعنى ان القطاع الخاص كان يشارك بنسبة 88% في عملية التنمية الاقتصادية . ينظر د. سليم الوردي ، مصدر سابق ، ص47.

(162) فالح عبد الجبار ، الديموقراطية المستحيلة الديموقراطية الممكنة نموذج العراق ، مصدر سابق ، ص 20 .

(163) مجيد الهيتي، مصدر سابق ، ص323.

(164) د. سليم الوردي ، مصدر سابق ، ص 150.

(165) د. صالح ياسر حسن، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي، مصدر سابق، ص235.

• ان هذه الطبقات الوسطى القادمة مع ثروة النفط ، هي (ليست طبقة ملتزمة او منتجة مع أدوات وعقول مستقلة ، عوضا عن ذلك عملت لاجل الدولة واعتمدت عليها) . ينظر د. محمد إبراهيم العساف ، مصدر سابق ، ص 55 .

(166) د. صالح ياسر حسن ، المصدر السابق ، ص229.

(167) د. سليم الوردي ، مصدر سابق ، ص19.

(168) المصدر نفسه ، ص ص65–66.

(169) عصام الخفاجي ، رأسمالية الدولة الوطنية ، دار ابن خلدون ، بيروت ، 1979 ، ص 92 .

(170) تقرير التنمية البشرية 2014 ، مصدر سابق ، ص 168 .

(171) د. سليم الوردي ، مصدر سابق ، ص140

(172) جوردون جونسون ، لعنة النفط الاقتصاد السياسي للاستبداد ، ترجمة معهد الدراسات الإستراتيجية ، من كتاب (النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية)، بيروت، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007، ص359.

(173) مايكل جونستون، متلازمات الفساد الثروة والسلطة والديمقراطية، ترجمة نايف الياسين ،العبيكان، الرياض ، 2008 ، ص 5 .

(174) مجيد الهيتي ، مصدر سابق ، ص ص328–329.